

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

إدارة الأرباح وأثرها على التجنب الضريبي

(دراسة مقارنة بين الشركات المساهمة العامة في فلسطين والأردن)

محمد موسى محمد الفسفوس

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1447 هـ - 2025 م

إدارة الأرباح وأثرها على تجنب الضريبي
(دراسة مقارنة بين الشركات المساهمة العامة في فلسطين والأردن)

إعداد:

محمد موسى محمد الفسفوس

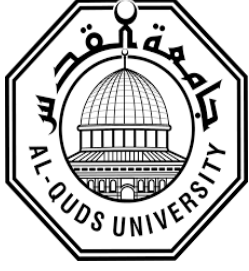
بكالوريوس إدارة وريادة تركيز محاسبة - جامعة القدس المفتوحة - فلسطين

المشرف: د. أكرم إسماعيل عبد الفتاح رجال

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المحاسبة
والضرائب من كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة القدس

القدس - فلسطين

1447 هـ - 2025 م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
برنامج ماجستير المحاسبة والضرائب

إجازة الرسالة

إدارة الأرباح وأثرها على التجنب الضريبي
(دراسة مقارنة بين الشركات المساهمة العامة في فلسطين والأردن)

اسم الطالب: محمد موسى محمد الفسفوس

الرقم الجامعي: 22212614

إشراف: د. أكرم إسماعيل عبد الفتاح رحال

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2025/08/18 من أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم
وتواقيعهم:

التوقيع:

رئيس لجنة المناقشة: د. أكرم رحال

التوقيع:

ممتحناً داخلياً: د. فراس بركات

التوقيع:

ممتحناً خارجياً: د. يوسف حسان

القدس - فلسطين

1447 هـ - 2025 م

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي"

إلى أرواح شهداء غزة الأبرار، الذين ارتقوا في سبيل الله دفاعاً عن الأرض والكرامة،
نسأل الله أن يكتبهم في عليين، وأن يجعل دماءهم الطاهرة نوراً وضياءً لطريق الأمة.

وإلى روح والد صديقي العزيز حمزة السويطي،
الذي نسأل الله أن يرحمه ويجعل قبره روضة من رياض الجنة، ويجمعه بأهله ومحبيه في مستقر
رحمته.

إلى والدي الغالي، سندي وقودتي، الذي غمرني بعطفه ودعمه، فله مني الدعاء ما حييت.

وإلى والدتي الحبيبة،

يا نبع الحنان والدعاء، أسأل الله أن يرزقك الصحة والعافية، ويجزيك عني خير الجزاء.

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء، أنتم رفاق دربي وبهجة أيامي، لكم في القلب مكان لا يزول.
إلى زملائي في العمل، لكم مني خالص الشكر على دعمكم الكريم وتشجيعكم المستمر.

وإلى أصدقائي الأوفياء،

أنتم من لطف الله بي، جزاكم الله عني خير الجزاء.

أهدي هذا العمل المتواضع، سائلاً الله أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم،
وأن ينفعني به، ويجعله لبنة في بناء العلم وخدمة المجتمع.

محمد موسى محمد الفسفوس

الإقرار

أقر أنا معد الرسالة، بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم تقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

التوقيع:



الاسم: محمد موسى محمد الفسفوس

التاريخ: 2025/8/18

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله الذي أنار دروبنا بالعلم والخير، فله الحمد والشكر والثناء.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأستاذي المشرف على رسالتي الأستاذ الدكتور أكرم رحال على جهوده المتواصلة لإنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى لجنة المناقشة التي أبدت رؤيتها العلمية ليميز هذا العمل.

والشكر موصول إلى هذا الصرح العلمي الكبير جامعتي جامعة القدس ممثلة برئيسها ومجلس أمنائها وموظفيها وهيئاتها التدريسية على إتاحة الفرصة للطالب الفلسطيني للوصول إلى أعلى مستويات التقدم من خلال جهودهم وعطائهم المستمر.

وجزيل الشكر لكل من ساعدني في إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود والوصول به إلى درجة من الرضا والقبول.

مصطلحات الدراسة

إدارة الأرباح: أي إجراء تتخذه الإدارة بهدف التأثير على صافي الدخل الظاهر في القوائم المالية، دون أن ينتج عنه تحقيق فوائد اقتصادية حقيقية. ومع ذلك، قد يترتب على هذه الممارسات أضرار طويلة الأجل. وتهدف الإدارة من خلال هذه التدخلات إلى تحقيق مصالح شخصية أو التأثير على قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية (محمود، 2024).

التجنب الضريبي: هو قدرة الممول على تقليل المبلغ المدفوع من الضرائب لكل دولار من الدخل المحاسبي المُعلن قبل الضرائب، وذلك باستخدام سياسات قانونية تلتزم التزامًا صارمًا بالقانون لتحقيق هذا الهدف (حشاد، 2021).

الملخص

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر إدارة الأرباح على التجنب الضريبي، من خلال دراسة مقارنة بين الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصتي فلسطين والأردن خلال الفترة من 2019 إلى 2023. وقد تم استخدام نموذج "جونز المعدل" (1995) لقياس إدارة الأرباح، فيما تم اعتماد معدل الضريبة الفعال (ETR) كمؤشر لقياس مستوى التجنب الضريبي.

وفي الجانب المنهجي، اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الكمي الذي يستند الى تحليل بيانات السلاسل الزمنية للشركات المشمولة. كما تم اختيار عينة الدراسة لتشمل 10 شركات فلسطينية و35 شركة أردنية، ليصل إجمالي عدد الشركات إلى 45 شركة مساهمة عامة من القطاع غير المالي (الصناعية، الاستثمارية، والخدماتية)، موزعة على مدى زمني من العام 2019 إلى العام 2023. وبعد تحليل البيانات واختبار الفرضيات، أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى ممارسة إدارة الأرباح كان مرتفعاً بشكل واضح في الشركات المدرجة في كل من بورصتي فلسطين والأردن، وهو ما يعكس اعتماد الشركات على هذه الممارسات كأداة لإدارة الأداء المالي. وبالانتقال إلى العلاقة بين إدارة الأرباح والتجنب الضريبي، كشفت النتائج عن وجود أثر معنوي لتلك الممارسات على التجنب الضريبي في السوق الفلسطينية، بينما لم يظهر هذا الأثر في السوق الأردنية أو بيانات السوقيين بشكل مجمع. وفي ضوء النتائج، توصي الدراسة بضرورة تعزيز آليات الرقابة والإفصاح المالي في السوق الفلسطينية للحد من الممارسات المحاسبية الانتهازية، وتدعو إلى مراجعة السياسات الضريبية بما يضمن تقليص فرص التجنب الضريبي المشروع.

الكلمات المفتاحية: بورصة فلسطين، بورصة عمان، إدارة الأرباح، التجنب الضريبي.

Earnings Management and Its Impact on Tax Avoidance (A Comparative Study of Public Joint-Stock Companies in Palestine and Jordan)

Prepared by: Mohammad Mousa Mohammad Alfasfous.

Supervisor: Dr. Akram Rahal.

Abstract:

This study aims to analyze the impact of earnings management on tax avoidance through a comparative investigation of public shareholding companies listed on the Palestine and Jordan stock exchanges during the period 2019–2023. The modified Jones model (1995) was employed to measure earnings management, while the effective tax rate (ETR) was adopted as an indicator of tax avoidance.

Methodologically, the study relied on a quantitative analytical approach based on time-series data analysis of the sampled companies. The study sample consisted of 10 Palestinian companies and 35 Jordanian companies, bringing the total to 45 public shareholding companies from the non-financial sector (industrial, investment, and service), covering the time span from 2019 to 2023.

After conducting data analysis and hypothesis testing, the findings revealed that the level of earnings management practices was noticeably high among the listed companies in both the Palestine and Jordan stock exchanges. This reflects the reliance of companies on such practices as a tool for managing financial performance. Regarding the relationship between earnings management and tax avoidance, the results indicated a significant effect of these practices on tax avoidance in the Palestinian market, whereas no such effect was observed in the Jordanian market or in the aggregated data of both markets.

In light of these findings, the study recommends strengthening monitoring and financial disclosure mechanisms in the Palestinian market to limit opportunistic accounting practices. Furthermore, it calls for a review of tax policies to reduce the opportunities for legitimate tax avoidance.

Keywords: Palestine Exchange, Amman Exchange, Earnings Management, Tax Avoidance.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

تستغل العديد من الإدارات المرونة المتاحة في المعايير والمبادئ المحاسبية بهدف تقديم صورة مضللة عن الحالة المالية للشركة، بما يخدم مصالحها الخاصة على حساب أهداف الشركة العامة. يُعرف هذا الأسلوب بإدارة الأرباح، التي على الرغم من أنها قد تحقق مكاسب للإدارة على المدى القصير، إلا أنها تتعارض مع مصلحة الشركة واستدامتها على المدى الطويل (جريدة، البشتاوي، والحياصات، 2015). كما أن ظهور نظرية الوكالة وما صاحبها من تضارب المصالح بين الملاك والإدارة أحد العوامل الرئيسية التي ساهمت في انتشار إدارة الأرباح (بن محمد، 2017).

وفي نفس الوقت يُعتبر التجنب الضريبي من القضايا المهمة التي تؤثر على قدرة الدولة في تحصيل الإيرادات اللازمة لتمويل السياسات العامة. فالتجنب الضريبي يعيق فعالية السياسات الضريبية ويساهم في تقليص الوعاء الضريبي، مما يحد من قدرة الحكومة على جمع الموارد المالية الضرورية.

(Halioui et al., 2016)

تُسهّم إدارة الأرباح بشكل كبير في دعم رؤية الشركات الرامية إلى تخفيض أعبائها الضريبية. فبواسطة إدارة الأرباح، تعمل الشركات على تعديل توقيت تسجيل الإيرادات والنفقات بطريقة تساعد على تقليص الدخل الخاضع للضريبة، مما يؤدي إلى خفض المبالغ المستحقة عليها من الضرائب. على سبيل المثال، يمكن للشركات تسريع تسجيل النفقات أو تأجيل الاعتراف بالإيرادات لتحقيق هذا الغرض. وهذا يعزز التدفق النقدي للشركة ويساعدها في التخطيط المالي الفعّال. ومع ذلك، يجب على الشركات تطبيق هذه الأساليب بحذر لضمان الالتزام بالمعايير المحاسبية وتجنب المخاطر القانونية التي قد تنجم عن الممارسات غير السليمة (Healy & Wahlen, 1998).

ونظرًا للتشابه بين فلسطين والأردن في البيئة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تواجه الشركات في كلا البلدين تحديات خاصة تتعلق باللوائح الضريبية، والبيئة التنظيمية، والاستقرار الاقتصادي مما يستدعي إجراء دراسة مقارنة بين الشركات المدرجة في البورصتين حول مدى ممارستهن سياسة إدارة الأرباح وأثرها على التجنب الضريبي.

1.2 مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في الفجوة المعرفية المتعلقة بالعلاقة بين ممارسة إدارة الأرباح ومستوى التجنب الضريبي.

حيث تمكّن إدارة الأرباح، وفقاً لدراسة (Desai and Dharmapala (2006، الشركات من تعديل الأرباح المُعلنة لتحقيق التوازن بين الضرائب والأرباح المستهدفة. وهذا قد يؤدي إلى تجنب الضرائب بشكل غير مباشر من خلال تقليل الالتزامات الضريبية الحالية أو زيادة الاحتياطات المالية.

فعادةً تلجأ بعض الشركات إلى استخدام أساليب محاسبية مبتكرة قد تؤثر على دقة تقاريرها المالية، مما قد يؤدي إلى تجنب الالتزامات الضريبية. كما يمكن أن يسهم هذا الأمر في تحسين الصورة المالية للشركة، ولكنه في الوقت ذاته يزيد من المخاطر القانونية والمالية التي قد تواجهها.

وعندما تمارس الشركات، وفقاً لدراسة (Hanlon & Heitzman (2010، التجنب الضريبي من خلال إدارة الأرباح، يمكن أن تؤثر هذه الاستراتيجيات سلباً على جودة الأرباح المُعلنة، مما يؤدي إلى إرباك المستثمرين بشأن الأداء المالي الحقيقي للشركة.

ورغم وجود أدبيات واسعة عالمياً حول هذه العلاقة، إلا أن البيئة الفلسطينية والأردنية تتميز بخصوصيات تنظيمية وتشريعية تجعل من الضروري بحث هذه القضية في سياقها المحلي. فالنظام الضريبي في الأردن، على سبيل المثال، يشهد تعديلات متكررة ترتبط بالسياسات المالية للدولة، وهو ما قد يفتح

المجال أمام الشركات لاستخدام ممارسات محاسبية تؤثر على مستوى الإفصاح وجودة التقارير المالية (Alzoubi, 2016).

أما في فلسطين، فإن محدودية السوق وحجم الشركات المدرجة، إضافة إلى التحديات الاقتصادية والرقابية، قد تجعل العلاقة بين إدارة الأرباح والتجنب الضريبي أكثر تعقيداً (Qawqzeh & Qasem, 2018). وقد أظهرت هذه الدراسات أن الشركات في الأسواق الناشئة غالباً ما تواجه ضغوطاً مزدوجة: فمن جهة تسعى لتحسين صورتها المالية أمام المستثمرين، ومن جهة أخرى تبحث عن تخفيض العبء الضريبي في ظل أنظمة ضريبية ورقابية محدودة الفاعلية.

بناءً على ذلك، تسعى الدراسة الحالية إلى بحث مدى استخدام الشركات المساهمة العامة المدرجة في البورصتين الفلسطينية والأردنية لأساليب إدارة الأرباح في سياق التجنب الضريبي، من خلال محاولة الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما مدى مستوى سياسة إدارة الأرباح على الشركات المساهمة العامة الصناعية و الاستثمارية والخدماتية المدرجة في البورصتين الفلسطينية والأردنية؟
2. هل يوجد أثر لسياسة إدارة الأرباح على التجنب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الصناعية والاستثمارية والخدماتية المدرجة في البورصتين الفلسطينية والأردنية؟
3. ما أثر سياسة إدارة الأرباح على مستوى التجنب الضريبي في الشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية؟
4. ما أثر سياسة إدارة الأرباح على مستوى التجنب الضريبي في الشركات المدرجة في البورصة الأردنية؟
5. هل توجد فروق بين الشركات الصناعية والاستثمارية والخدماتية في كل من البورصة الفلسطينية والأردنية فيما يتعلق بأثر إدارة الأرباح على التجنب الضريبي؟
6. هل توجد فروق بين الشركات المساهمة العامة في البورصتين الفلسطينية والأردنية في مستوى سياسة إدارة الأرباح؟

3.1 أهداف الدراسة

إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تقييم العلاقة على مستوى سياسة إدارة الأرباح ومستوى التجنب الضريبي ويمكن تلخيص أهداف الدراسة فيما يلي:

1. التعرف إلى مستوى سياسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الصناعية والاستثمارية والخدماتية المدرجة في بورصتي فلسطين والأردن.
2. قياس أثر سياسة إدارة الأرباح على التجنب الضريبي في الشركات المدرجة في البورصتين الفلسطينية والأردنية.
3. تحليل العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح والتجنب الضريبي في الشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية.
4. تحليل العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح والتجنب الضريبي في الشركات المدرجة في البورصة الأردنية.
5. تحديد الفروق بين الشركات الصناعية والاستثمارية والخدماتية في تأثير إدارة الأرباح على التجنب الضريبي في كل من البورصتين.
6. مقارنة مستوى ممارسات إدارة الأرباح بين الشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية ونظيراتها في البورصة الأردنية.

4.1 أهمية الدراسة

تسهم هذه الدراسة في سد الفجوة المعرفية المتعلقة بالعلاقة بين إدارة الأرباح والتجنب الضريبي في الأسواق المالية الناشئة، ولا سيما السوقين الفلسطيني والأردني، إذ ركزت غالبية الدراسات السابقة على الأسواق المالية الكبرى والمتقدمة. كما توفر الدراسة رؤية معمقة حول أثر تباين البيئات التنظيمية والسياسات الضريبية على ممارسات إدارة الأرباح والتجنب الضريبي، من خلال المقارنة بين البورصتين الفلسطينية والأردنية، الأمر الذي يساعد على تحديد السياسات الأكثر فاعلية في تعزيز الشفافية المالية وتحقيق العدالة الضريبية. وإلى جانب ذلك، تمكّن هذه النتائج المستثمرين من فهم أعمق لتأثير هذه الممارسات على الأداء المالي للشركات المدرجة، بما ينعكس إيجابًا على قراراتهم الاستثمارية المستقبلية. ومن ناحية أخرى، تقدم الدراسة معلومات قيّمة لصانعي السياسات والجهات المسؤولة، بما يسهم في تحقيق العدالة الضريبية وتعزيز الثقة في النظام المالي والضريبي على حد سواء.

5.1 فرضيات الدراسة

قامت الدراسة على فرضيات عدة وهي:

1. الفرضية الصفريّة الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسياسة ملحوظة لإدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الصناعية والاستثمارية والخدماتية المدرجة في البورصتين الفلسطينية والأردنية.

2. الفرضية الصفريّة الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسياسة إدارة الأرباح على التجنب الضريبي على الشركات المساهمة العامة الصناعية والاستثمارية والخدماتية المدرجة في البورصتين الفلسطينية والأردنية.

الفرضية الصفريّة الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسياسة إدارة الأرباح على مستوى التجنب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الصناعية والاستثمارية والخدماتية المدرجة في البورصة الفلسطينية.

3. الفرضية الصفريّة الرابعة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسياسة إدارة الأرباح على مستوى التجنب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الصناعية والاستثمارية والخدماتية المدرجة في البورصة الأردنية.

4. الفرضية الصفريّة الخامسة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للفروق بين الشركات المساهمة العامة الصناعية والاستثمارية والخدماتية المدرجة في البورصتين الفلسطينية والأردنية حول أثر ممارسة سياسة إدارة الأرباح على التجنب الضريبي.

5. الفرضية الصفريّة السادسة:

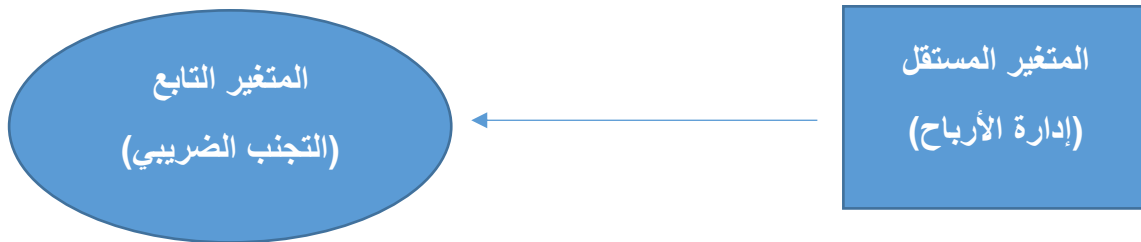
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للفروق بين الشركات المساهمة العامة الصناعية والاستثمارية والخدماتية المدرجة على البورصتين الفلسطينية والأردنية في ممارسة سياسة إدارة الأرباح.

6.1 حدود الدراسة

الحدود المكانية: دولة فلسطين والمملكة الاردنية الهاشمية.

الحدود الزمنية : الفترة الزمنية الممتدة بين 2019-2023م.

7.1 نموذج الدراسة



شكل (11.) نموذج الدراسة (إعداد الباحث)

8.2 متغيرات الدراسة

تتكون متغيرات الدراسة كما يأتي :

المتغير المستقل:- إدارة الأرباح

المتغير التابع : - التجنب الضريبي

الـ ثاني الـ فصل

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

1.1.2. المبحث الأول: إدارة الأرباح

1.1.1.2. تعريف إدارة الأرباح

يعتبر مفهوم إدارة الأرباح من المفاهيم ليست سهلة التعريف أو القياس وذلك لأنه يمكن أن يتضمن المعالجات المحاسبية التي تسبب تشويه صورة القوائم المالية (انتهاك المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً)، كما يمكن أن يتضمن السياسات المحاسبية المتحفظة أو الجريئة بشكل مقصود (ضمن المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً) والتي يمكن أن تخفي حقيقة الأداء المالي للشركة (منصور، 2014).

وقد أشار كشكش (2020) في دراسته بأنها هي ممارسة أو سلوك تتخبط الإدارة العليا سراً فيه والذي يتضمن تحريف البيانات من أجل تعزيز مصالحها الخاصة، وخذاص أصحاب المصلحة الآخرين من خلال التأثير على تخصيص الموارد.

وكما وصف محمود (2024) إدارة الأرباح على أنها أي إجراء تتخذه الإدارة بهدف التأثير على صافي الدخل الظاهر في القوائم المالية، دون أن ينتج عنه تحقيق فوائد اقتصادية حقيقية. ومع ذلك، قد يترتب على هذه الممارسات أضرار طويلة الأجل. وتهدف الإدارة من خلال هذه التدخلات إلى تحقيق مصالح شخصية أو التأثير على قرارات مستخدمي المعلومات المحاسبية.

ووفقاً لدراسة عثمان (2022) بأنها استخدام المديرين لسلطتهم التقديرية في إعداد التقارير المالية بهدف إما إخفاء القيمة الحقيقية للشركة أو التأثير على عملية تخصيص الموارد.

وأيضاً من ناحيته أكد باشا (2020) بأن إدارة الأرباح تشمل التلاعب باستخدام أساليب محاسبية لتحريف بيانات القوائم المالية، والتلاعب في التقديرات، وتعديل إجراءات الاعتراف المحاسبي. كما يتضمن تأجيل أو تقديم المستحقات، وتسريع تسجيل المبيعات، وتأخير تحميل المصاريف.

وأكد (2006) Pan أن إدارة الأرباح هي العملية التي تأخذ بدائل متعمدة داخل نطاق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، للوصول إلى المستوى المأمول من الأرباح التي يحصل التقرير عنها، وذلك بغرض الحصول على بعض المكاسب الخاصة بالإدارة العليا.

كما وفقاً لدراسة (Rahmawati & Party, 2021)، تُعرّف إدارة الأرباح بأنها عملية تلاعب متعمد تهدف إلى تحقيق رقم محدد مسبقاً، قد يكون وضعته الإدارة، أو توقعه المحللون الماليون، أو تم الاتفاق عليه مسبقاً، وذلك لضمان تدفق أرباح أكثر سلاسة واستدامة.

2.1.1.2. خصائص إدارة الأرباح

وفقاً للمعادنات (2021)، تتميز إدارة الأرباح بمجموعة من الخصائص التي توضح طبيعتها وآليات تنفيذها، وتشمل ما يلي:

1. قيام المدراء بالإدارة بشكل رئيسي: يعتمد المدراء على وسائل يرونها مناسبة من وجهة نظرهم لتحقيق أهداف إدارة الأرباح.
2. السرية: تُنفَّذ عملية إدارة الأرباح بشكل سري، نظراً لاستخدامها أساليب مخادعة ومضللة فيما يتعلق بالبيانات والمعلومات المالية.

3. استهداف مستخدمي القوائم المالية: تُوجه ممارسات إدارة الأرباح نحو مستخدمي القوائم المالية، سواء كانوا أطرافاً داخلية مثل الإدارة، أو أطرافاً خارجية مثل المستثمرين والدائنين.

4. مشروعية الوسائل: قد تتم إدارة الأرباح باستخدام وسائل مشروعية أو غير مشروعية.

5. الحاجة إلى معرفة محاسبية: يُفضل أن يتمتع القائمون على إدارة الأرباح بخلفية ومعرفة محاسبية لإضفاء صبغة شرعية على هذه الممارسات.

3.1.1.2. أساليب إدارة الأرباح

تتعدد أساليب ممارسة إدارة الأرباح، وفقاً لما أشار إليه عبد الرحيم (2022)، البطرني (2022)، وعوض (2022)، وتشمل ما يلي:

1. إجراءات محاسبة الاستحقاق: تتضمن تطبيق الأسس والمعايير المستخدمة في قياس الأرباح وفقاً لأساس الاستحقاق، مقارنة بما يتم تطبيقه عند القياس وفق الأساس النقدي.

2. التلاعب في الأنشطة الحقيقية: يتمثل في الخروج عن الممارسات التشغيلية العادية بهدف تضليل أصحاب المصالح، مما يؤدي إلى اعتقادهم بأن التقارير المالية تعكس تحقيق أهداف معينة بناءً على ظروف تشغيل فعلية.

3. تمهيد الدخل: يتمثل في السعي لتحقيق استقرار في تقارير الأرباح من خلال الإبلاغ عن نمو ثابت بدلاً من عرض أرباح متذبذبة تظهر تقلبات بين الارتفاع والانخفاض.

4. تنظيف الدفاتر: تشير إلى الحالة التي تعتمد فيها الشركة إلى الإبلاغ عن أكبر قدر من الخسائر في سنة واحدة، بهدف إظهار تحسن ملحوظ في الأرباح المستقبلية.

4.1.1.2. عوامل إدارة الأرباح

حسب ما أوضح التميمي والساعدي (2015) هنالك العديد من العوامل التي تؤدي إلى القيام بإدارة الأرباح من قبل إدارة الشركات.

أولاً: الغموض في القواعد المحاسبية

معرفة مجال المحاسبة الحالي والمستقبلي يرتبط ببنية النظرية المحاسبية بالإضافة إلى الإلمام بالأساليب الفنية . ومع غياب نظرية محاسبية محايدة توصلت إليها المنظمات المهنية، يصبح لدى المدراء القدرة على إدارة الأرباح. غالباً ما تصاغ التشريعات والقواعد المحاسبية بشكل مرن وغامض، بهدف تضيق

الخيارات المتاحة دون إلغائها، مع الإلزام بالاستخدام المتسق للإجراءات المحاسبية. هذا الأسلوب يسمح بظهور "المحاسبة الإبداعية" التي تتضمن معالجات مختلفة لنفس القضية، مثل تقييم المخزون بسعر الكلفة أو السوق، أيهما أقل، وتأجيل الاعتراف بالدخل مع الاعتراف بالخسارة فوراً.

كما في هذا السياق، يشير لتميمي و الساعدي (2015) إلى أن غياب الاتساق في المحاسبة ينشأ من تعدد المعالجات المحاسبية لنفس المسألة، كما يظهر في إدارة الأرباح بشركات القطاع المالي، سواء في حساب الإهلاك أو تقييم المخزون.

ثانياً: التطور في التكنولوجيا وطرق العمل

تتطور التكنولوجيا وطرق العمل بسرعة تفوق تطور التشريعات والقواعد المحاسبية، مما يجعل المحاسبة كعلم اجتماعي تتأخر عن مواكبة هذه التغييرات السريعة. في ظل غياب قواعد وتشريعات محاسبية ملائمة، لم يكن أمام المحاسبين إلا اللجوء إلى "المحاسبة الإبداعية" للتعامل مع القضايا التي تظهر نتيجة هذه التطورات. على سبيل المثال، عندما ظهرت الأدوات المالية لأول مرة، لم تكن هناك معايير واضحة لتنظيمها، مما جعل المحاسبين يعتمدون على تقديراتهم الشخصية، بينما جاءت التشريعات المحاسبية بعد ذلك لتواكب هذه الممارسات.

ثالثاً: قلة الموارد الاقتصادية

نظراً لقلة الموارد الاقتصادية والتنافس عليها، تواجه الشركات ضغوطاً للإفصاح عن نتائج مالية مقبولة، فالكشوفات المالية ينبغي أن تجعل كلاً من المستثمرين الحاليين والمرتقبين راضين بتدفقات الدخل الممهدة ومستوى النمو وليس فقط مجرد سجل لأداء الشركة ولحالتها المالية .

وحيث يبدأ التعارض عندما يكون الأداء الفعلي للشركة متذبذب وغير مرضي فمن جانب تظهر الحاجة للنمو الممهد لتدفقات الدخل لإرضاء المستثمرين الحاليين والمرتقبين ولكي تكون الشركة قادرة على الحصول على حصة من الموارد الاقتصادية النادرة بأقل تكاليف ممكنة ومن جانب آخر أن الإفصاح المالي عن رعاية العهدة يتطلب من الشركات الإبلاغ عن الأداء الفعلي للشركة، حتى لو كانت النتائج غير مقبولة.

رابعاً: الراية الحمراء Red Flag

يشير مصطلح الراية الحمراء إلى ضعف في إستراتيجية حوكمة وإجراءات الرقابة الداخلية للشركات ، بالإضافة الى المشكلات في أسلوب الإدارة فضلاً عن تطبيق ممارسات لا تتوافق مع المعايير المحاسبية، ومشكلات مالية تواجهها الشركات، فعلى الرغم من أن حوكمة الشركات وجدت لحل مشاكل الوكالة وللمحد من عمليات الفساد المالي والإداري، إلا أن الآليات الضعيفة للحوكمة تؤدي الى ضعف في تطبيقها وبذلك يسمح للإدارة بممارسة إدارة الأرباح والعكس صحيح بالنسبة لحوكمة الشركات ذات الوضع الجيد.

خامساً: التصميم الخاطئ للمبادئ المحاسبية

يرى الباحث Carmichael et al. (2007) أنه قد يجوز للتصميم غير الصائب لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً أن تكون مساعداً على قيام الإدارة في الشركات بممارسة إدارة الأرباح، فعلى سبيل المثال فإن المبادئ المحاسبية والمقبولة قبولاً عاماً، تسمح للوحدات الإقتصادية أن تنشر الأرباح التي لم تكتسب بعد.

كما أشار Johnson and Petrone (1998) العضوان في مجلس معايير المحاسبة المالية، إلى طريقة توحيد المصالح (*Pooling of Interests*) التي كانت معمولاً بها سابقاً في اندماج الأعمال. إذ تُعد هذه الطريقة وسيلةً لنشر أرباح أعلى دون تحقيقها فعلياً، حيث يتم اللجوء إليها لغرض الإبلاغ عن دخل مرتفع يُنظر إليه وكأنه حقيقي. وعلى العكس من ذلك، قد لا يُعترف في بعض الحالات بالأرباح المتحققة، كما هو الحال عند اتباع سياسة الحيطة والحذر (*Conservatism*) في تقييم الاستثمارات، وذلك من وجهة نظر هيئة الأوراق المالية الأمريكية.

5.1.1.2. أهداف إدارة الأرباح

تسعى الإدارة، من خلال اعتماد إجراءات إدارة الأرباح المسموح بها وفقاً للمعايير المحاسبية وبما يتماشى مع ظروف الشركة، إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تنعكس على الأداء المالي والإداري للشركة. ومن أبرز هذه الأهداف كما أشار إليها (الرحامنة، 2023)

1. تلبية متطلبات الجهات التنظيمية، مثل ضمان كفاية رأس المال.

2. تقليل قيمة ضريبة الدخل المستحقة.

3. خفض تكاليف الحصول على التمويل من خلال الامتثال لشروط الدين.

4. الامتثال للعقود المالية وتجنب الانتهاكات القانونية.

5. الالتزام بشروط اتفاقيات الديون والقيود المتعلقة بتوزيع الأرباح.

6. تعظيم ثروة المديرين عبر زيادة الأجور والحوافز والمكافآت.

7. تعزيز الأمن الوظيفي للإدارة.

ووفقاً ل (الجعافرة، 2022)، تهدف إدارة الأرباح أيضاً إلى الحفاظ على مستوى الأرباح الحالية وزيادتها وتحقيق أعلى عائد على الاستثمار، وتحسين قدرة الشركة على تحقيق الأرباح المستهدفة لدعم الأهداف الاستراتيجية، ويمكن تحقيق هذه الأهداف من خلال استخدام تقنيات متنوعة، مثل التحليل المالي، التنبؤات المالية، وضع الأهداف، وجدولة العمل المتعلقة بإدارة الأرباح.

6.1.1.2. العلاقة بين إدارة الأرباح والضرائب

يرى (Scott, 2003) أن ضريبة الدخل هي السبب الأكثر وضوحاً وراء إدارة الأرباح، ومع ذلك تفرض السلطات الضريبية قواعد محاسبية خاصة بها لحساب الدخل الخاضع للضريبة، مما يقلل من قدرة الشركة على التلاعب.

أوضح Dhaliwal et al. (2004) أن مصروفات الضرائب تُعد فرصة أخيرة أمام الإدارة لتحقيق أهداف الأرباح، خاصة بعد أن توافق الشركة على التعديلات التي يطلبها المراجع المستقل قبل احتساب الضريبة. وبمعنى آخر، إذا كان لدى المديرين حافز لتحقيق مستوى معين من الأرباح، فإنهم يستخدمون مصروفات الضرائب كأداة نهائية لإدارة الأرباح.

كما بيّن Sonu (2025) أن إدارة الأرباح تتأثر بدرجة كبيرة بالحوافز التنظيمية الخارجية والحوافز الضريبية، حيث تلجأ الشركات إلى تعديل الدخل المُعلن بشكل استراتيجي لتحسين أدائها المالي في ظل ظروف سياسية وتنظيمية محددة.

وأشار كل من Healy and Wahlen (1999) و Kothari and Leone (2005) إلى أن عدة دراسات سابقة ذكرت أن الشركات تميل إلى الانخراط في إدارة الأرباح استجابةً للضوابط التنظيمية المرتبطة بالمؤشرات المالية، وذلك بهدف تلبية المتطلبات بأقل تكلفة مالية ممكنة.

بينما أكد كل من Burgstahler and Dichev (1997) و Graham et al. (2005) أن إدارة الأرباح تُستخدم كأداة استراتيجية لتحقيق الامتثال التنظيمي وزيادة الفوائد الاقتصادية، بما في ذلك تقليل الضرائب.

كما يؤكد Christensen and Murphy (2004) أن تقليل الضرائب من خلال استراتيجيات تجنب الضرائب المتقنة يُعد في كثير من الأحيان أحد الواجبات الأساسية التي يتعين على المديرين القيام بها نيابة عن مساهمهم.

ذكر Desai and Dharmapala (2006) أن التجنب الضريبي يُعتبر أداة مكملّة لإدارة الأرباح، حيث يمكن للإدارة التي تتخبط في أنشطة التجنب الضريبي استغلال هذه الأنشطة للتلاعب بالأرباح بهدف تحقيق منافع شخصية.

وقد وُصف التجنب الضريبي بأنه عملية نقل القيمة من الدولة إلى المساهمين، مما يُعزز منافعهم، نظرًا لأن الضرائب تشكل جزءًا كبيرًا من أرباح الشركات وتحمل مخاطر وتكاليف إضافية مثل توظيف خبراء الضرائب كما يتحمل المساهمون أعباء الضرائب المدفوعة من خلال انخفاض أرباح الأسهم (Amiram et al., 2013).

وتوصل Yorke et al. (2016) إلى أن هناك علاقة تكاملية بين إدارة الأرباح والتجنب الضريبي تؤدي إلى تأثير سلبي على قيمة الشركة. وأوضحوا أن التجنب الضريبي بمفرده قد يكون له أثر إيجابي على قيمة الشركة، بينما تُظهر إدارة الأرباح الانتهازية تأثيرًا سلبيًا. ويعتمد تأثير التفاعل بينهما على قدرة الإدارة على استخدام التجنب الضريبي كوسيلة لإدارة الأرباح، وفي هذه الحالة من المتوقع أن تكون قيمة الشركة أقل مقارنةً بشركة تقل فيها ممارسات إدارة الأرباح.

وبناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن التجنب الضريبي، عندما يتم بمعزل عن إدارة الأرباح، يُعزز من قيمة الشركة ويرغب المساهمون في تشجيعه، بينما السلوكيات الانتهازية المصاحبة لإدارة الأرباح تُضعف هذه القيمة، مما يدفع المساهمين إلى تقليلها.

7.1.1.2. مؤشرات إدارة الأرباح

يستخدم المديرون في الإدارات العليا جزءًا كبيرًا من الوقت لإيجاد المنافذ التي تؤدي إلى الاستمرار بالممارسات الإبداعية مستغلين عدم قدرة الأطراف الخارجية المعنية على مراقبة وملاحظة المديرين بشكل يومي، فينبغي على المراجعين والمحللين الماليين والمستثمرين البحث بدقة عن أي إشارات تنبؤية تشير إلى وجود إدارة الأرباح، ومن أهم هذه الإشارات التنبؤية (عيسي، 2008)

- تدفقات نقدية لا ترتبط بالأرباح.
- حسابات عملاء لا ترتبط بالإيرادات.
- مخصصات ديون مشكوك فيها لا ترتبط بحسابات ذمم المدينة.

- احتياطات لا ترتبط ببنود المركز المالي.
 - احتياطات التملك المشكوك فيها.
 - الأرباح التي تتفق بصفة دائمة وبدقة مع توقعات المحللين الماليين.
- وكما بين أيضًا Clikman (2003) أنه هناك ملاحظات تبين أن الشركة قد تكون مارست إدارة الأرباح أم لا من خلال الملاحظات التالية:
- ارتفاع المبيعات بصورة غير عادية خلال الربع الأخير من السنة المالية يتبعها انخفاض مفاجئ لحجم مبيعات الربع الأول من السنة المالية التالية، مما يدل على أن الشركة قد قامت بتعجيل الاعتراف بالمكاسب.
 - انخفاض المصاريف التشغيلية بشكل كبير وغير مبرر خلال الربع الأخير من السنة المالية المنظورة ويتبعها ارتفاع غير عادي للربع الأول للسنة التالية مما يدل على أن الشركة قد قامت بتأجيل الاعتراف ببعض المصاريف الاختيارية (Discretionary Expenditures) إلى الربع الأول من السنة المالية التالية.
 - تدني هامش الربح المعلن عنه للربع الأخير من السنة المالية بالمقارنة مع باقي أرباح نفس السنة مما يدل على أن الشركة قد قامت بتخفيض أسعار البيع للربع الأخير من السنة لزيادة حجم المبيعات.
 - زيادة في فترات الائتمان على المبيعات الآجلة مقارنة مع السنوات السابقة مما يدل على أن الشركة قد قامت بتسهيل شروط المبيعات الآجلة.

8.1.1.2. نتائج إدارة الأرباح

أشار أحمد وآخرون (2023) إلى إمكانية تصنيف المخاطر التي تواجه الكيان الاقتصادي إلى عدة أنواع، منها:

1. المخاطر الداخلية: ترتبط بالقدرة التشغيلية للكيان، حيث قد تؤدي أي مشاكل تشغيلية إلى تراجع ثقة المستثمرين به، مما ينعكس سلبًا على حجم رأس المال، ويرفع التكاليف، ويؤثر على هامش الربح بشكل سلبي.
2. مخاطر البيئة الخارجية: تتعلق بفقدان الثقة في الكيان، وهو أمر قد يمتد تأثيره إلى كيانات مشابهة في القطاع، مما يعزز حالة عدم الاستقرار.

3. مخاطر الإدارة: تنشأ عندما تسيطر الإدارة بشكل فردي على القرارات، مما يشير شكوك أصحاب المصالح حول مصداقيتها ونواياها. وقد يدفع ذلك المستثمرين وأصحاب المصالح إلى المطالبة بتغيير القيادة وإجراء إصلاحات جذرية لضمان الشفافية.

4. العقوبات الاقتصادية وإعادة إعداد القوائم المالية: ازدادت في الآونة الأخيرة المخاوف من آثار إدارة الأرباح السلبية على الأطراف المختلفة المرتبطة بالشركات المساهمة العامة، مما دفع بعض الدول إلى فرض عقوبات صارمة على الشركات التي تمارس هذه الأساليب. فعلى سبيل المثال، فرضت بورصة الولايات المتحدة الأمريكية غرامة مالية كبيرة على شركة "W.R. Grace & Co"، وألزمته بإعادة احتساب أرباحها وإعادة إعلانها. كان السبب في ذلك أن الشركة قللت من أرباحها المعلنة بين عامي 1990 و1992، مما شكّل بحد ذاته عقوبة إضافية عليها عبر تحملها تكاليف إعادة الحساب، إلى جانب تأثير ذلك على ثقة المستثمرين بمصداقية الشركة، وهو ما قد يؤدي لانخفاض قيمتها السوقية مستقبلاً (Clikman, 2003).

9.1.1.2 طرق الكشف عن إدارة الأرباح

إن عملية الكشف عن إدارة الأرباح هي عملية مهمة، وهناك عدة دراسات تناولت عن كيفية الكشف عن إدارة الأرباح نذكر منها :

أولاً: طريقة التحليل المحاسبي، حيث أشار Arya et al. (2002) إلى عدد من الطرق، وهي:

1- تحديد السياسات المحاسبية الرئيسية.

2- تقدير المرونة المحاسبية للشركات.

3- تقييم الإستراتيجية المحاسبية للشركة.

4- تقييم جودة أوضاع الشركة.

5- تحديد احتمالات المخاطر.

6- منع التشوهات المحاسبية.

ثانياً: طريقة المستحقات، حيث أشارت دراستا Dechow et al. (1995) و Guay et al. (1996) إلى أن طريقة المستحقات تُعد من أكثر الطرق شيوعاً للكشف عن إدارة الأرباح. وتعتمد هذه الطريقة

على تحليل الفروقات بين الأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية الفعلية لتحديد ما إذا كانت الأرباح قد تم التلاعب بها. ويوجد عدة نماذج لتقدير المستحقات، منها:

أ. نموذج جونز (1991): يُعد من أبرز النماذج المستخدمة لقياس إدارة الأرباح، حيث يعتمد على تحليل الانحدار لفصل المستحقات الاختيارية (التي قد تشير إلى إدارة الأرباح) عن المستحقات الكلية. ويفترض هذا النموذج وجود متغيرين رئيسيين لتمثيل مستوى المستحقات الكلية، وهما:

1. مستوى الأصول الثابتة (مثل المصانع والمعدات).

2. التغير في رأس المال العامل (مثل التغير في الإيرادات).

وأشارت دراسة Jones et al. (1991) إلى أن هذا النموذج يفسر حوالي 25% من التفاوت في المستحقات الإجمالية، مما يجعله نموذجًا فعالاً إلى حد ما في الكشف عن أنماط إدارة الأرباح.

ومع ذلك، يواجه هذا النموذج انتقادات، أهمها أنه يعزل المستحقات الكلية بناءً على الإيرادات، ما قد يؤثر على دقة الكشف عن إدارة الأرباح، خاصة عندما تتجه الإدارة إلى التلاعب بالإيرادات. في هذه الحالة، قد يقوم النموذج باستبعاد المكون المرتبط بالإيرادات من الاستحقاق الكلي، مما يؤدي إلى تقليل فرصة الكشف عن إدارة الأرباح وجعل التلاعب يبدو كما لو أنه يتجه نحو الصفر.

ب. نموذج جونز المعدل (The Modified Jones Model, 1995): يُعد من أكثر النماذج فعالية لقياس إدارة الأرباح، ويفترض هذا النموذج أن معامل المستحقات الاختيارية يكون أقل من معامل المستحقات غير الاختيارية، مما يعني أن المستحقات الاختيارية أكثر عرضة للتلاعب من قبل المديرين (Jones et al., 1995).

وفي هذه الدراسة، سيتم الاعتماد على نموذج جونز المعدل (1995) نظرًا لكونه من أهم النماذج فعالية لقياس إدارة الأرباح. ويتم احتساب المستحقات الاختيارية كما يلي (Dechow et al., 1996):

الخطوة الأولى: حساب المستحقات الكلية

ويتم حساب المستحقات الكلية وفق المعادلة التالية: المستحقات الكلية = المستحقات الاختيارية + المستحقات غير الاختيارية

كما يلي المعادلة هذه عن التعبير ويمكن $TA_{i,t} = NDA_{i,t} + DAC_{i,t}$

بحيث :

TA_{i,t} : المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t)

NDA_{i,t} : المستحقات غير التقديرية للشركة (i) في السنة (t)

DAC_{i,t} : المستحقات التقديرية للشركة (i) في السنة (t)

ويتم تحديد المستحقات الكلية بطريقتين:

- الطريقة الأولى: منهج قائمة التدفقات النقدية

وتمثل المستحقات الكلية وفقا لها المنهج الفرق بين النتيجة الصافية والتدفقات النقدية التشغيلية للشركة وذلك وفق المعادلة التالية:

$$TA_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

بحيث:

TA_{i,t} : المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t).

NI_{i,t} : النتيجة الصافية للشركة (i) في السنة (t).

CFO_{i,t} : التدفقات النقدية التشغيلية للشركة (i) في السنة (t).

- الطريقة الثانية : منهج الميزانية

ويتم حساب المستحقات الكلية حسب هذا المنهج وفق المعادلة التالية :

$$TA_{i,t} = \Delta CA_{i,t} - \Delta Cash_{i,t} - \Delta CL_{i,t} + \Delta DCL_{i,t} - DEP_{i,t}$$

بحيث:

TA_{i,t} : المستحقات الكلية للشركة (i) في السنة (t)

$\Delta CA_{i,t}$: التغير في الأصول المتداولة للشركة (i) في السنة (t)

$\Delta Cash_{i,t}$: التغير في القيم الجاهزة للشركة (i) في السنة (t)

$\Delta CL_{i,t}$: التغير في الالتزامات المتداولة للشركة (i) في السنة (t)

$\Delta DCL_{i,t}$: التغيير في الديون طويلة الأجل المدرجة ضمن الالتزامات المتداولة للشركة (i) في السنة (t)

$DEP_{i,t}$: إجمالي مخصصات الاهتلاكات والمؤنات للشركة (i) في السنة (t).

وتعرف المستحقات التقديرية تُعرّف بأنها تلك المستحقات الناتجة عن معاملات أو معالجات محاسبية تختارها الإدارة بهدف تطبيق المحاسبة الإبداعية وإدارة الأرباح. تنشأ هذه المستحقات من الخيارات المحاسبية التي تتيحها المعايير، حيث تُستغل لزيادة أو تخفيض الأرباح بشكل غير حقيقي. ومن أمثلتها تعديل المستحقات المرتبطة بحسابات العملاء، مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، حسابات المخزون، مؤونة انخفاض قيمة المخزون، الذمم الدائنة، الإيرادات المؤجلة، الالتزامات المستحقة، أو المصاريف المدفوعة مسبقاً.

أما المستحقات غير التقديرية، فهي تعكس العمليات والمعاملات التي تقوم بها الشركة خلال فترة مالية محددة، وتُعتبر طبيعية ومتسقة مع نشاط الشركة. تعكس هذه المستحقات الأداء الحقيقي للشركة واستراتيجيتها، إلى جانب تأثير الظروف الاقتصادية وعوامل السوق الكلية عليها.

الخطوة الثانية: تقدير معالم النموذج

يتم تقدير معالم النموذج المستخدمة لحساب المستحقات غير التقديرية من خلال معادلة الانحدار التي تتم لمجموع شركات العينة في كل سنة على حدا، وذلك وفقاً للنموذج التالي :

$$TAC_{i,t} / Ait-1 = \alpha_1 (1 / Ait-1) + \alpha_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / Ait-1] + \alpha_3 (PPE_{it} / Ait-1) + e_{it}$$

TAC_{it} : المستحقات الكلية للشركة (i) في الفترة (t).

$1-Ait$: إجمالي أصول الشركة في نهاية الفترة (1-t).

$\Delta REV_{i,t}$: التغيير في رقم أعمال الشركة (i) بين الفترة (t) و(1-t).

$\Delta REC_{i,t}$: التغيير في صافي رصيد العملاء للشركة (i) بين الفترة (t) و(1-t).

$PPE_{i,t}$: إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للشركة (i) في الفترة (t).

e_{it} : الخطأ العشوائي ويعبر عن قيمة المستحقات التقديرية للشركة (i) خلال الفترة (t).

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$: معالم نموذج خاصة بالشركة (i).

الخطوة الثالثة: تقدير المستحقات غير التقديرية

يتم تقدير قيمة المستحقات غير التقديرية لكل مؤسسات العينة خلال سنوات الدراسة باستخدام معالم النموذج المقدرة في الخطوة السابقة :

$$NDA_{i,t} / A_{i,t-1} = \hat{\alpha}_1 (1 / A_{i,t-1}) + \hat{\alpha}_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / A_{i,t-1}] + \hat{\alpha}_3 (PPE_{it} / A_{i,t-1})$$

حيث أن :

$NDA_{i,t}$: المستحقات غير التقديرية المقدرة للمؤسسة (i) خلال الفترة (t)؛

النموذج معالم : $\hat{\alpha}_1, \hat{\alpha}_2, \hat{\alpha}_3$

الخطوة الرابعة: حساب المستحقات التقديرية

المستحقات الاختيارية للمؤسسة (i) خلال فترة معينة تمثل الفرق بين المستحقات الكلية والمستحقات غير الاختيارية للمؤسسة كما يلي:

$$DAC_{i,t} / A_{i,t-1} = TAC_{i,t} / A_{i,t-1} - NDA_{i,t} / A_{i,t-1}$$

حيث أن:

$DAC_{i,t}$: المستحقات التقديرية المقدرة للمؤسسة (i) خلال الفترة (t).

الخطوة الخامسة: تحديد ممارسة إدارة الأرباح

بعد احتساب المستحقات التقديرية لكل مؤسسة على مدار سنوات الدراسة، يتم حساب القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية لكل سنة ومتوسط هذه المستحقات عبر السنوات. إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية في سنة معينة أعلى من المتوسط، فهذا يشير إلى أن المؤسسة مارست إدارة الأرباح في تلك السنة، ويتم تعيين المتغير الوهمي (1) لها.

أما إذا كانت القيمة المطلقة للمستحقات التقديرية أقل من المتوسط، فهذا يعني أن المؤسسة لم تمارس إدارة الأرباح خلال تلك السنة، ويتم تعيين المتغير الوهمي (0) لها.

ج. النماذج المقطعية: تعتمد على تقدير المعالم باستخدام بيانات المقطع العرضي (Cross-sectional data) وليس بيانات السلاسل الزمنية (Time Series). وتضم هذه النماذج عدة أساليب لتحليل إدارة

الأرباح، منها: نموذج جونز المقطعي، ونموذج جونز المقطعي المعدل، ونماذج أخرى مثل نموذج الأرباح، منها: نموذج جونز المقطعي، ونموذج جونز المقطعي المعدل، ونماذج أخرى مثل نموذج (DeFond & Jiambalvo, 1994) Gunny.

2.1.2. المبحث الثاني - التجنب الضريبي

1.2.1.2. مفهوم التجنب الضريبي

أوضح كل من Rudyanto & Pirzada (2020) في دراستهم أن الضريبة تشكل عبئًا، حيث إنها تُخصم من إيرادات الشركات، مما يدفع الشركات إلى تبني ممارسات وأساليب التجنب الضريبي عند اتخاذ القرارات الإدارية.

وقام حشاد (2021) بتعريف التجنب الضريبي بأنه قدرة الممول على تقليل المبلغ المدفوع من الضرائب لكل دولار من الدخل المحاسبي المُعلن قبل الضرائب، وذلك باستخدام سياسات قانونية تلتزم بالقانون بشكل صارم لتحقيق هذا الهدف.

كما عرّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التجنب الضريبي بأنه آلية تهتم بترتيب أمور دافعي الضرائب بهدف تقليل التزاماتهم الضريبية، وعلى الرغم من أن هذا الترتيب يتفق مع نص القانون، فإنه قد يتعارض مع مقاصد القانون (OECD, 2006; <https://www.oecd.org/>)

ووفقًا لكل من أبو نصير ومخلوف (2022)، يُعتقد أن التجنب الضريبي هو تقليل العبء الضريبي بشكل كامل أو جزئي دون انتهاك القوانين أو مخالفتها. ويشمل جميع الأنشطة التي يقوم بها المكلف بهدف خفض الضريبة بما يتوافق مع الأحكام القانونية.

واعتبر كل من Chen et al. (2024) و Guo et al. (2023) أن استراتيجية التجنب الضريبي التي تتبعها الشركة هي نتيجة لاتخاذ قرارات إدارية تهدف إلى تحقيق توازن بين الفوائد المحتملة التي يمكن أن تجنيها والتكاليف أو المخاطر التي قد تترتب عليها.

بينما قام النسور (2014) بتقديم تعريف شامل للتجنب الضريبي، حيث يُعرّف بأنه الامتناع عن دفع الضرائب كليًا أو جزئيًا بطرق قانونية، من خلال الاستفادة من المزايا الضريبية المتاحة للاستثمار في مناطق أو ظروف معينة، ويُعرف هذا بالتجنب الضريبي المشروع. في المقابل، هناك نوع غير مشروع من التجنب الضريبي يعتمد غالبًا على استغلال الثغرات في القوانين الضريبية أو التلاعب بالمعاملات بين الأطراف المرتبطة، وذلك في حال كانت التشريعات الضريبية تقتصر إلى الأحكام التي تضبط هذه المعاملات وأسعار التحويل بينها.

2.2.1.2. آليات التجنب الضريبي

تتعدد الآليات والأساليب التي تستخدمها الشركات لممارسة التجنب الضريبي بهدف تقليل الالتزامات الضريبية ومنها :-

(1) الاستفادة من المرونة المحاسبية

تسمح معايير المحاسبة المتعلقة بالشركات باستخدام بدائل متعددة للقياس والتقييم المحاسبي تحظى بقبول واسع، مثل: التمويل بالاقتراض بدلاً من التمويل الذاتي، والاعتماد على التأجير التمويلي أو التأجير بدلاً من الشراء. كما تشمل هذه المرونة استخدام طرق مختلفة لتسعير البضائع المنصرفة من المخازن بهدف تحقيق وفورات ضريبية، والاستفادة من التكاليف التي يمكن خصمها ضريبياً. بالإضافة إلى ذلك، يتيح التفاوت بين المعايير المحاسبية والقوانين الضريبية للشركة الاستفادة من هذه المرونة لتحقيق منافع ضريبية (ابراهيم، 2018؛ شاهين، 2017).

(٢) اختيار الشكل القانوني للمنشأة

قد يختار الممول بالذهاب في اتجاه شكل قانوني محدد قبل بدء المشروع مما يساعده على تخفيض العبء الضريبي، حيث تختلف المعاملة الضريبية لصافي دخل الأشخاص الطبيعيين عن المعاملة الضريبية لصافي دخل الأشخاص الاعتبارية. فوفقاً لقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ يختلف سعر الضريبة لصافي دخل الأشخاص الطبيعيين والذي يكون بسعر تصاعدي مع الاستفادة بالشرية الغير الخاضعة عن سعر الضريبة على دخل الأشخاص الاعتبارية والذي يخضع للضريبة بأعلى شريحة وبدون الاستفادة من أي إعفاءات (مرقص، 2022).

(٣) إستغلال الإعفاءات والمزايا الضريبية

يمكن للشركة تجنب الضرائب عبر توجيه استثماراتها، وتشرح أو تمنحها حوافز ضريبية، كإعفاء من الضرائب على عوائد المحققين في هذه الأنشطة أو نسبة متميزة متخصصة. ويهدف هذا التشجيع إلى الحد من استخدام الإعفاءات القانونية للتجنب من الضرائب. وقد تلجأ بعض الشركات أيضاً إلى إدراجها في سوق الأوراق المالية قبل بيعها، بهدف تجنب فرضها (فودة، 2020).

(٤) التسعير التحويل

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2022) الأسعار التحويلية بأنها: "الأسعار التي تتقاضاها الشركات مقابل السلع والخدمات والممتلكات غير الملموسة من شركة تابعة لها، أو شركة

أخرى ذات علاقة، حيث يتم تخصيص الإيرادات والمصاريف بشكل غير صحيح بهدف تقليل الدخل الخاضع للضريبة، كأسلوب من أساليب التجنب الضريبي.

وقد تتحمل الشركة متعددة الجنسيات خسائر في الشركة الأم، فيترتب على ذلك أن تقوم الشركة الأم بالمبالغة في تحديد أسعار التحويلات بالنسبة للصادرات إلى الفروع أو الشركات التابعة، أو تخفيضها بالنسبة للواردات، مما ينتج عنه زيادة إيرادات الشركة الأم وارتفاع تكاليف الشركات التابعة بمقدار ما يتم ترحيله إليها من خسائر الشركة الأم (صديق، 2011).

(٥) الملاجئ الضريبية

يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تتجنب الضرائب من خلال نقل الأرباح أو تغيير مقرها إلى دول لا يتم فرض ضرائب على الإطلاق أو دول ذات معدلات ضريبية منخفضة وذلك بسبب امتناع دولة الشركة الأم عن إعطاء فرص استثمارية مربحة. وبالتالي تعد تلك الدول بمثابة ملاذ أو ملجأ ضريبي للشركة الأم بما يساعدها على تخفيض مدفوعاتها الضريبية، والذي يساعد تلك الشركات هو السرية المضمونة من خلال الحسابات المصرفية السرية أو عدم وجود سجلات عامة للكيانات، وغياب التعاون بين السلطات الضريبية الدولية، مما يصعب تبادل المعلومات. هذه السرية تعمل على إخفاء دخلها الحقيقي لتلك الكيانات، بالإضافة إلا أن معظم الملاجئ الضريبية لا تنطوي على نقل النشاط الاقتصادي إلى الدولة غير خاضعة ولكن نقل على الأوراق فقط ولذلك فإن الشركات لا تبحث فقط عن أفضل مكان للقيام بأعمال تجارية ولكن تبحث عن أماكن أفضل لتجنب الضريبة. (Henn, 2013)

(6) استغلال ثغرات التشريع الضريبي:

يمكن أن يحدث التجنب الضريبي عن طريق استغلال الثغرات القانونية سواء كانت في القانون الضريبي نفسه أو في التعليمات التي تفسره، والتي تسمح بتخفيض أو تجنب الضريبة، وذلك على النحو التالي (صديق، 2011):

- قد يلجأ بعض المكلفين إلى نقل جزء من نشاطهم إلى شخص معفى من الضريبة أو إلى أحد أقاربهم في شكل نشاط جديد. ونتيجة لذلك، قد تكون أرباح النشاط الجديد أقل من أرباح النشاط الأصلي، خاصة إذا كانت طريقة الفحص تعتمد على التقدير حيث يكون لعمر النشاط دور مهم في عملية الفحص.
- توجد أيضًا بعض الأدوات الناتجة عن استخدام معالجات بديلة، مثل الإهلاك، حيث تختلف معدلات الإهلاك الضريبي للأصول الثابتة عن معدلات الإهلاك المحاسبي، بحيث تكون

المعدلات الضريبية أعلى، مع احتساب إهلاك معجل عند استخدام الآلات لأول مرة، مما يؤدي إلى تخفيض عبء الضريبة في السنوات الأولى.

- التكاليف التمويلية، حيث تُعتمد التكاليف القابلة للخصم بشرط ألا تتجاوز أربعة أضعاف حقوق الملكية. وبناءً على ذلك، تقوم بعض المنشآت بزيادة حقوق الملكية عن طريق إضافة صافي الربح المحاسبي دون توزيعه، مما يؤدي إلى زيادة مبلغ التمويل وبالتالي رفع قيمة التكاليف التمويلية القابلة للخصم.

3.2.1.2. منافع التجنب الضريبي

1. تحقيق وفورات ضريبية: يمكن أن يؤدي اتباع ممارسات التجنب الضريبي إلى زيادة النقدية والسيولة، مما يتيح للشركة إدارة أعمالها وسداد التزاماتها قصيرة الأجل، ويساهم ذلك في تحسين وضعها المالي أمام جهات التمويل، مما قد يؤدي إلى خفض تكلفة الاقتراض (Saavedra, 2013).

2. زيادة ربحية السهم: تُعد ربحية السهم أحد مقاييس أداء الشركة، مما يساعد في تعزيز صورة الإدارة وإبراز كفاءتها في تحقيق الاستقرار المالي للمنشأة (Hanlon & Slemrod, 2009). يمكن أن يسمح التجنب الضريبي للشركات بتخفيف التزاماتها الضريبية أو إزالتها تمامًا، على سبيل المثال عن طريق تحويل عناصر خاضعة للضريبة إلى عناصر معفاة، مثل تحويل أرباح الاستثمارات الرأسمالية إلى فوائد مستلمة من استثمارات في سندات بديلة. كما تلجأ الشركات أيضًا إلى نقل الدخل إلى مناطق ذات معدلات ضريبية أقل (Duff, 2009).

3. انخفاض معدل الضريبة الفعّال: يُعد انخفاض معدل الضريبة الفعّال إشارة إيجابية للمستثمرين، مما يساهم في تقليل تكلفة رأس المال السهمي (McGuire et al., 2011; Inger, 2013).

4.2.1.2. تكاليف التجنب الضريبي

1. تكاليف المعاملات: تشمل إعداد استراتيجيات التجنب الضريبي مثل التسجيل والرسوم القانونية لإنشاء فروع خارجية، وأجور المحاسبين والمحامين الذين يقومون بأنشطة التجنب الضريبي (Wilson, 2009).

2. خطر اكتشاف التهرب الضريبي: يزداد هذا الخطر بزيادة عدد الشركات التي تتبع نفس الاستراتيجية، وأيضًا مع طول المدة التي تستمر فيها الشركة في استخدام هذه الاستراتيجية (Gergen, 2001).

3. قلة الشفافية: تزايد قلة الشفافية من قبل المديرين وإخفاؤهم لبعض المعلومات بهدف تحقيق مكاسب شخصية (Desai & Dharmapala, 2006).

4. الحوافز للمديرين: تشمل عادة مكافآت مالية، زيادات في الرواتب، فرص ترقية، أو تحقيق أهداف أداء مرتبطة بتخفيض النفقات الضريبية (Slemrod, 2004).
5. تكاليف السمعة: قد تؤدي هذه الأنشطة إلى تأثيرات سلبية على سعر الأسهم، مما يزيد من تكلفة رأس المال. وغالبًا ما تُعتبر تكاليف السمعة عاملاً مهماً يحدّ من أنشطة التهرب الضريبي، خاصة عندما تكون استراتيجيات التهرب ضريبية عدوانية (Gallemore et al., 2014; Hanlon & Slemrod, 2009)

5.2.1.2. مقاييس التجنب الضريبي

اتفق الباحثون على وجود عدة مقاييس للتجنب الضريبي، دون تفضيل مقياس محدد على آخر. ومع ذلك، يمكن اختيار المقياس الأنسب بناءً على طبيعة الدراسة وتوافر البيانات المتعلقة به. وسيستعرض الباحث هذه المقاييس على النحو التالي:

1. معدل الضريبة الفعال (ETR)

يُعد هذا المقياس من أبرز وأكثر مقاييس التهرب الضريبي شيوعاً واستخداماً في معظم الدراسات، وذلك لسهولة وبساطة حسابه. حيث يُظهر معدل الضريبة المستحقة على الشركة، ويُحسب بقسمة مصروف الضرائب للفترة الحالية على صافي الدخل المحاسبي قبل الضريبة لنفس الفترة المالية. ويتميز هذا المقياس بقدرته على عكس جميع ممارسات التهرب الضريبي المؤقتة والدائمة.

● معدل الضريبة الفعال = مصروف الضرائب للفترة الحالية / صافي الدخل المحاسبي قبل الضريبة للفترة الحالية (Park, Ko, Jung, & Lee, 2016)

2. معدل الضريبة النقدي الفعال (Cash ETR)

يتم حساب هذا المقياس بقسمة مصروف الضرائب المدفوعة نقدًا خلال السنة الحالية على صافي الربح المحاسبي قبل الضرائب (Hanlon & Heitzman, 2010). ويُعاب على هذا المقياس أنه يعكس فقط ممارسات التجنب الضريبي المؤقتة، دون أن يعكس ممارسات التجنب الضريبي الدائمة (مقرض، 2022).

معدل الضريبة النقدي الفعال = مصروف الضرائب المدفوعة نقدًا خلال السنة الحالية / صافي الربح المحاسبي قبل الضرائب

3. معدل الضريبة المحاسبي الفعال GAAP ETR

يُستخدم هذا المقياس للكشف عن الفروق الضريبية الدائمة، إلا أن من عيوبه عدم القدرة على عكس الفروق الضريبية المؤقتة. فممارسات التجنب الضريبي تؤدي إلى خفض مصروف ضريبة الدخل للفترة الحالية وزيادة مصروف الضرائب المؤجلة. ويُحسب هذا المقياس عن طريق قسمة (إجمالي مصروف الضرائب للفترة الحالية - مصروف الضرائب المؤجلة للفترة الحالية) على صافي الدخل المحاسبي قبل الضرائب للفترة الحالية (Park, Ko, Jung, & Lee, 2016).

معدل الضريبة المحاسبي الفعال = (إجمالي مصروف الضرائب للفترة الحالية - مصروف الضرائب المؤجلة للفترة الحالية) / صافي الدخل المحاسبي قبل الضرائب للفترة الحالية

وسيعتمد الباحث على مقياس معدل الضريبة الفعال (ETR)، الذي يُعد من أبرز وأكثر مقاييس التجنب الضريبي شيوعاً واستخداماً في الدراسات، وذلك لسهولة وبساطة حسابه. هذا المقياس يعكس معدل الضريبة المستحقة على الشركة، وهو مقياس عكسي للتجنب الضريبي؛ فكلما انخفض معدل ETR عن المعدل القانوني، كان ذلك مؤشراً على وجود ممارسات للتجنب الضريبي.

3.1.2. المبحث الثالث

1.3.1.2. العلاقة بين إدارة الأرباح والضرائب

يرى Scott (2003) أن ضريبة الدخل هي السبب الأكثر وضوحاً وراء إدارة الأرباح، ومع ذلك تفرض السلطات الضريبية قواعد محاسبية خاصة بها لحساب الدخل الخاضع للضريبة، مما يقلل من قدرة الشركة على التلاعب. أما Dhalwal et al. (2004) فقد أوضحوا أن مصروفات الضرائب تعد فرصة أخيرة لتحقيق أهداف الأرباح، خاصة بعد موافقة الشركة على أي تعديلات يطلبها المراجع المستقل قبل حساب الضريبة. بمعنى آخر، إذا كان لدى المديرين حافز للوصول إلى هدف معين للأرباح، فإن مصروفات الضرائب تصبح الوسيلة النهائية لإدارة الأرباح.

وفيما بين Sonu (2025) في دراسته أن إدارة الأرباح تتأثر بشكل كبير بالحوافز التنظيمية الخارجية والحوافز الضريبية، حيث تلجأ الشركات إلى تعديل الدخل المُعلن استراتيجياً لتحسين أدائها المالي في ظل ظروف سياسية وتنظيمية معينة.

وأشار كل من Healy & Wahlen (1998) و Kothari & Leone (2005) إلى أن هناك عدة دراسات سابقة ذكرت أن الشركات تميل إلى الانخراط في إدارة الأرباح استجابةً للضوابط التنظيمية المرتبطة بالمؤشرات المالية، وذلك بهدف تلبية المتطلبات بأقل تكلفة مالية ممكنة.

وأكد كل من Burgstahler & Dichev (1997) و Graham, Harvey, & Rajgopal (2005) أن إدارة الأرباح تُستخدم كأداة استراتيجية لتحقيق الامتثال التنظيمي وزيادة الفوائد الاقتصادية، بما في ذلك تقليل الضرائب. كما يؤكد Christensen & Murphy (2004) أن تقليل الضرائب من خلال استراتيجيات تجنب الضرائب المتقنة في كثير من الأحيان يعتبر أحد الواجبات الأساسية التي يتعين على المديرين القيام بها نيابة عن مساهمهم.

وقد وُصف التجنب الضريبي حسب دراسة Amiram, Bauer, & Frank (2013) بأنه عملية نقل القيمة من الدولة إلى المساهمين، مما يُعزز منافعهم، نظرًا لأن الضرائب تشكل جزءًا كبيرًا من أرباح الشركات وتتحمل مخاطر وتكاليف إضافية مثل توظيف خبراء الضرائب. كما يتحمل المساهمون أعباء الضرائب المدفوعة من خلال انخفاض أرباح الأسهم.

2.3.1.2. العلاقة بين إدارة الأرباح والتجنب الضريبي

بيّن كل من Zhang & Kim (2016) أن هناك أدلة على التلاعب بالأرباح بهدف تقليل التزامات ضريبة الشركات بشكل كبير، وذلك في دراستهم للشركات خلال الفترة الممتدة من عام 2015 إلى عام 2018.

أما Labro & Gallemore (2015) فقد أشارا إلى وجود علاقة إيجابية بين إدارة الأرباح والتجنب الضريبي للشركات، بينما توصل Sundvik (2017) إلى أن الشركات في ولايات قضائية ذات التزام ضريبي أعلى تميل إلى الانخراط في المزيد من أنشطة إدارة الأرباح تحسبًا لخفض معدلات ضريبة الشركات، مقارنة بالشركات في ولايات قضائية ذات التزام أقل.

وأوضح كل من Desai & Dharmapala (2005, 2006) أن التجنب الضريبي يُعتبر أداة مكملّة لإدارة الأرباح، حيث يمكن للإدارة التي تتخبط في أنشطة التجنب الضريبي استغلال هذه الأنشطة للتلاعب بالأرباح بهدف تحقيق منافع شخصية.

كما استنتج كل من Yorke, Amidu, & Boateng (2016) وجود علاقة تكاملية بين إدارة الأرباح والتجنب الضريبي، وذلك وفقًا لنظرية الوكالة.

2.2 الدراسات السابقة

1.2.2. الدراسات باللغة العربية

دراسة (أوبيرة، حجاج، و زرقون، 2024) بعنوان: تأثير ممارسات إدارة الأرباح على الربح الضريبي لشركات التأمين الجزائرية دراسة تطبيقية للفترة ما بين (2016-2020)

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير إدارة الأرباح على الربح الضريبي من خلال عينة من شركات التأمين في الجزائر للفترة 2016-2020 ، واعتمدت هذه الدراسة التطبيقية على قياس المستحقات المحاسبية وفقا لنموذج جونز المعدل (Sloan، Dechow، و Sweeney، 1995) ونموذج الانحدار الخطي البسيط . وفي النهاية توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن شركات التأمين تمارس إدارة الأرباح بالشكل الذي يخفض من الربح المعلن عنه ، وذلك راجع إلى أن أغلب مستحقات الاختيارية سالبة. كما أظهرت النتائج أن المستحقات الاختيارية تؤثر بنسبة ضئيلة على الربح الضريبي، وأن هذه الشركات عند خفضها للأرباح لا تهدف إلى التأثير على الربح الضريبي، بل تقوم بممارسات تمهيد الدخل تحسباً لتقلباته عبر السنوات، نظرا لطبيعة نشاطها وخدماتها الآجلة، وكذلك التزاماتها الكبيرة تجاه عقود التأمين.

دراسة (الرازق، 2024) بعنوان: دراسة مقارنة لممارسات إدارة الأرباح بين البنوك العاملة في المنطقة العربية

هدف الدراسة للتعرف على مدى الاختلاف في ممارسات إدارة الأرباح بين البنوك الإسلامية والتقليدية على مدار الفترة من 2012 حتى 2017 ، حيث تم استخدام عينة تضمنت 204 مشاهدة من البنوك الإسلامية والتقليدية في المنطقة العربية ، وتم استخدام بنموذج (Jones, 1991) للمستحقات التقديرية والمعدل من قبل (Yasuda et al., 2004) ليلائم القطاع المصرفي. وفي النهاية لم يتم التوصل لنتائج ذات دلالة إحصائية بشأن استخدام البنوك في عينة الدراسة لممارسة إدارة الأرباح الانتهازية باستخدام المستحقات.

دراسة (سعدون، حسين، و جاسم، 2024) بعنوان: دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في إدارة الأرباح

هدف الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح والمسؤولية الاجتماعية، والتركيز على تحديد ما إذا كانت المسؤولية الاجتماعية تشكل أداة رقابية تقيد ممارسات إدارة الأرباح، حيث تم استطلاع

عينة تتكون من ٨١ فردا من الأكاديميين والمهنيين كعينة عشوائية، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المسؤولية الاجتماعية وإدارة الأرباح.

دراسة (البردوني، 2024) بعنوان: قياس أثر العلاقة التفاعلية بين المقدرة الإدارية وممارسات إدارة الأرباح على مستوى الاحتفاظ بالنقدية: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

هدف الدراسة إلى قياس أثر العلاقة التفاعلية بين المقدرة الإدارية وممارسات إدارة الأرباح على مستوى الاحتفاظ بالنقدية في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وأيضاً إجراء دراسة تطبيقية اعتمدت على مدخل تحليل المحتوى في فحص البيانات التاريخية الفعلية بالقوائم المالية السنوية، لعينة من (128) شركة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام 2010 حتى عام 2020 م، وذلك باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية والتي تتمثل في معامل ارتباط بيرسون ونموذج الانحدار الخطي وكذلك أيضاً نموذج جونز المعدل (1995) لقياس ممارسة إدارة الأرباح ووصلت الى نتائج عدة منها : وجود تأثير إيجابي ومعنوي للمقدرة الإدارية على إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاق المحاسبي في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. وكذلك وجود تأثير سلبي ومعنوي للمقدرة الإدارية على إدارة الأرباح باستخدام الأنشطة الحقيقية في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. ووجود تأثير إيجابي ومعنوي للمقدرة الإدارية على مستوى الاحتفاظ بالنقدية في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية وعدم وجود تأثير معنوي للعلاقة التفاعلية بين المقدرة الإدارية وإدارة الأرباح باستخدام الاستحقاق المحاسبي على مستوى الاحتفاظ بالنقدية في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية وأيضاً وجود تأثير سلبي ومعنوي للعلاقة التفاعلية بين المقدرة الإدارية وإدارة الأرباح باستخدام الأنشطة الحقيقية على مستوى الاحتفاظ بالنقدية في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

دراسة (بلال، الإسداوي، و هنداي، 2024) بعنوان: أثر مستوى التجنب الضريبي على دقة تنبؤات المحللين الماليين : دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية

هدفت الدراسة لمعرفة أثر مستوى التجنب الضريبي على دقة تنبؤات المحللين الماليين وقد تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من 79 شركة مساهمة مصرية (418 مشاهدة) مقيدة بالبورصة المصرية وتنتمي إلى أربعة عشر قطاعاً اقتصادياً خلال الفترة من 2010 - 2022. ومن أجل اختبار فرضية الدراسة، تم الاستعانة بمقياسين للتجنب الضريبي المتغير المستقل)، وهما معدل الضريبة الفعلي كمقياس عكسي للتجنب الضريبي، والفروق الضريبية الدفترية كمقياس طردي للتجنب الضريبي، كما تم قياس دقة تنبؤات المحللين الماليين بالقيمة المطلقة لخطأ التنبؤ كمقياس عكسي لدقة تنبؤات المحللين الماليين.

وبعد ضبط التأثيرات المحتملة لكل من معدل نمو الأرباح، حجم الشركة نسبة المديونية، تغطية المحللين الماليين معدل العائد على الأصول، وقد وصلت نتائج التحليل الإحصائي لوجود أثر طردي للتجنب الضريبي على دقة تنبؤات المحللين الماليين باستخدام كل من معدل الضريبة الفعلية والفروق الضريبية الدفترية.

دراسة (رشاد و علي، 2024) بعنوان: أثر خصائص الشركة على مستوى التجنب الضريبي وانعكاسه على خطر انهيار أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية

هدف الدراسة إلى معرفة وتحليل أثر خصائص الشركة على مستوى التجنب الضريبي، بالإضافة إلى اختبار انعكاس مستوى التجنب على خطر انهيار أسعار الأسهم، حيث اعتمدت منهجية البحث على إجراء دراسة تطبيقية لعينة مكونة من (١٩) شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ضمن مؤشر EGX30 وذلك خلال الفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٣، وخلصت الدراسة إلى أن هناك أثر إيجابي لكلا من الربحية والرافعة المالية على مستوى ممارسات التجنب الضريبي، وكذلك هناك أثر إيجابي لمستوى ممارسات التجنب الضريبي على خطر انهيار أسعار الأسهم بالإضافة إلى أن هناك أثر سلبي لكلا من ربحية الشركة والرافعة المالية على خطر انهيار أسعار الأسهم. وقد أوصت الدراسة بضرورة التوعية بالآثار السلبية التي تنجم عن القيام بممارسات التجنب الضريبي سواء على مستوى الشركة أو على مستوى الدولة ككل، بالإضافة إلى ضرورة التوسع في إجراء الدراسات الأكاديمية التي تقوم بدراسة الآثار الناجمة عن القيام بممارسات التجنب الضريبي وكذلك العوامل التي تؤدي إلى احتمالية انهيار أسعار الأسهم في المستقبل.

دراسة (محمد ف.، 2023) بعنوان العلاقة التفاعلية بين إدارة الأرباح والتجنب الضريبي وانعكاسها على قيمة الشركة "دراسة اختبارية بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية"

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر العلاقة التفاعلية بين ممارسات إدارة الأرباح وأنشطة التجنب الضريبي وأثرها على قيمة الشركة، وفي سبيل تحقيق ذلك تم استخدام كل من نموذج جونز 1991 ومعدل الضريبة الفعلي وكذلك أيضاً نسبة توبين كيو لقياس قيمة الشركة، وتوصلت إلى أن هناك تأثير معنوي موجب للعلاقة التفاعلية بين إدارة الأرباح والتجنب الضريبي على قيمة الشركة.

دراسة (عبد الحليم، محمود، و سرور، 2023) بعنوان أثر تغيير المراجع الخارجي على ممارسات التجنب الضريبي (دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية)

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر تغيير المراجع الخارجي على ممارسات التجنب الضريبي، وذلك من خلال دراسة نظرية وتطبيقية على عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، كما

استهدف دراسة واختبار أثر جودة المراجعة وحجم الشركة على هذه العلاقة باعتبارهما متغيرين معدلين للعلاقة، حيث اعتمدت الدراسة على مدخل تحليل المحتوى في فحص التقارير السنوية لعينة مكونة من (56) شركة مساهمة غير مالية مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام 2015 حتى عام 2019م ، بإجمالي مشاهدات (280) مشاهدة ، وذلك لاختبار فروض البحث التي تعكس العلاقة بين تغيير المراجع الخارجي وممارسات التجنب الضريبي ، ، وكذلك أثر جودة المراجعة وحجم الشركة كمتغيرات معدلة على هذه العلاقة ، وقد تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لاختبار فروض الدراسة من خلال برنامج (SPSS). وتوصلت الدراسة الى نتائج وتوصيات تشير إلى وجود تأثير سلبي معنوي لتغيير المراجع الخارجي على ممارسات التجنب الضريبي ، كذلك ترتبط جودة المراجعة بعلاقة سالبة ومعنوية بممارسات التجنب الضريبي ، بينما يرتبط حجم الشركة بعلاقة إيجابية ومعنوية بممارسات التجنب الضريبي ، كما يختلف التأثير السلبي لتغيير المراجع الخارجي على ممارسات التجنب الضريبي باختلاف جودة المراجعة وحجم الشركة ، وفيما يتعلق بتأثير المتغيرات الرقابية على المتغير التابع في سياق العلاقة محل الدراسة .

2.2.2. الدراسات باللغة الأجنبية

دراسة (Le & Nguyen, 2023) بعنوان:

The impact of board characteristics and ownership structure on earnings management: Evidence from a frontier market.

هدفت الدراسة الى معرفة تأثير خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على إدارة الأرباح السعودية والهبطية للشركات غير المالية المدرجة في بورصة هانوي وبورصة هوشي منه بشكل منفصل. حيث اعتمدت الدراسة على تحليل الانحدار الخطي المتعدد وكذلك نموذج كاسينيك لقياس ممارسات إدارة الأرباح، وتوصلت الدراسة إلى ميل الشركات ذات متوسط عمر مجلس الإدارة المرتفع وتركيز الملكية المرتفع والرافعة المالية العالية إلى إدارة الأرباح إلى الأسفل. وكذلك تميل الملكية الإدارية العالية إلى تقليل إدارة الأرباح إلى الأسفل. وايضا تقلل الشركات ذات الملكية الحكومية العالية من إدارة الأرباح إلى الأعلى. وكما يجب أن يكون أصحاب المصلحة أكثر حذرًا من الشركات ذات متوسط عمر مجلس الإدارة المرتفع وتركيز الملكية المرتفع والأداء المالي العالي والرافعة المالية العالية لأنها تميل إلى إدارة الأرباح.

دراسة (Nguyen et al., 2024) بعنوان:

Corporate governance and earnings management: Evidence from

Vietnamese listed firms.

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر جودة حوكمة الشركات على إدارة الأرباح في الشركات الفيتنامية المدرجة في البورصة. حيث اعتمدت الدراسة على بيانات 800 شركة غير مالية خلال الفترة من 2008 إلى 2018. وتركز على بناء مؤشر شامل لحوكمة الشركات يتماشى مع أفضل الممارسات المحلية، لتقييم العلاقة بين جودة الحوكمة ومستوى إدارة الأرباح. وتم استخدام الإحصاء الوصفي ونموذج الانحدار ونموذج جونز المعدل. وتوصلت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات الجيدة تعتبر آلية فعالة للحد من إدارة الأرباح. كذلك أهمية تحسين ممارسات الحوكمة خصوصاً في الشركات الخاصة والشركات ذات الملكية الأجنبية العالية.

دراسة (al-Abini & al-Ajami, 2022) بعنوان:

The Relationship between Audit Quality and Earnings Management: Evidence from Jordan

هدفت الدراسة لمعرفة تأثير جودة المراجعة على إدارة الأرباح للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان للفترة 2015-2019، ولقياس جودة المراجعة، تم استخدام الإحصاء الوصفي ونموذج الانحدار، وبالإضافة تم استخدام نموذج جونز المعدل 1995 لقياس ممارسة إدارة الأرباح، وأظهرت نتائج التحليل وجود علاقة إيجابية بين جودة التدقيق المتمثلة بحجم شركة التدقيق والخدمات غير التدقيقية وأتباع التدقيق وعلاقتها بإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، أما بالنسبة لحجم شركة المراجعة، فهو مرتبط بشكل إيجابي معنوي بإدارة الأرباح، كما أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة سلبية بين أتباع الخدمات غير التدقيقية وإدارة الأرباح.

دراسة (Zirwal & Barrah, 2022) بعنوان:

Investors' reaction to tax avoidance: Evidence from Indonesia

هدفت الدراسة لتحديد تأثير التجنب الضريبي على قيمة الشركة، حيث تكونت عينة الدراسة من 164 شركة مدرجة في سوق رأس المال الإندونيسي، من الفترة من 2017 إلى 2019، حيث تم استخدام المراجعة المنهجية، حيث أظهرت بأن التجنب الضريبي له تأثير سلبي معنوي على قيمة الشركة.

دراسة (Tang et al., 2025) بعنوان:

Fintech development, corporate tax avoidance and firm value

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين تطوير التكنولوجيا المالية والتجنب الضريبي، وكذلك التحقق مما إذا كانت هذه العلاقة لها تأثير على قيمة الشركة. حيث استخدمت البيانات الواردة من الشركات الصينية المدرجة في الفئة A، ولتحليل النتائج تم استخدام المعدل الضريبي الفعلي المعدل AET وكذلك نموذج

الفروق بين الأرباح المحاسبية و الأرباح الضريبية **BTD** لقياس التجنب الضريبي ، وكذلك نموذج الانحدار والإحصاء الوصفي وأظهرت النتائج أن تطوير التكنولوجيا المالية يزيد من التجنب الضريبي، مما يزيد قيمة الشركة. علاوة على ذلك، يرتبط تطوير التكنولوجيا المالية بشكل سلبي بالمخاطر الضريبية ويرتبط بشكل إيجابي بفعالية الشركات في الاستفادة من الأفضليات الضريبية.

4.2.2. محاور الدراسات السابقة

المحور الأول: ممارسات إدارة الأرباح - تداخل وتأثيرات جديدة

اختبر أوبيرة، حجاج، وزرقون (2024) تأثير إدارة الأرباح باستخدام المستحقات الاختيارية على الربح الضريبي، وتوصلوا إلى أن شركات التأمين تمارس إدارة الأرباح بالشكل الذي يخفض من الربح المعلن عنه. كما قام البردوني (2024) بقياس أثر العلاقة التفاعلية بين المقدرة الإدارية وممارسات إدارة الأرباح على مستوى الاحتفاظ بالنقدية في الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، وتوصل إلى عدم وجود تأثير معنوي للعلاقة التفاعلية بين المقدرة الإدارية وإدارة الأرباح باستخدام الاستحقاق المحاسبي على مستوى الاحتفاظ بالنقدية في تلك الشركات.

أما Nguyen & Le (2023) فقد درسا تأثير خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على إدارة الأرباح، وتوصلا إلى أن الشركات ذات متوسط عمر مجلس إدارة مرتفع، وتركيز ملكية عالٍ، ورافعة مالية مرتفعة، تميل إلى إدارة الأرباح نحو الأسفل.

المحور الثاني: أثر التطور التكنولوجي على استراتيجيات الشركات الضريبية والإدارية

تناول Tang et al. (2025) العلاقة بين تطوير التكنولوجيا المالية والتجنب الضريبي، وتوصل إلى أن تطوير التكنولوجيا المالية يسهم في زيادة مستوى التجنب الضريبي.

المحور الثالث: أثر جودة كل من حوكمة الشركات والمراجعة على ممارسات إدارة الأرباح

أجرى Nguyen et al. (2024) دراسة هدفت إلى معرفة أثر جودة حوكمة الشركات على إدارة الأرباح، وتوصلوا إلى أن الحوكمة الجيدة تمثل آلية فعالة للحد من ممارسات إدارة الأرباح.

كما قام Zirwal & Barrah (2022) بدراسة حول تأثير جودة المراجعة على إدارة الأرباح، وتوصلا إلى وجود علاقة إيجابية بين جودة التدقيق . المتمثلة في حجم شركة التدقيق، والخدمات غير التدقيقية، وأتعب التدقيق . وبين مستوى إدارة الأرباح في الشركات الصناعية.

المحور الرابع: التجنب الضريبي - تداخل وتأثيرات جديدة

أجرى رشاد و علي (2024) دراسة لمعرفة وتحليل أثر خصائص الشركة على مستوى التجنب الضريبي، وتوصلوا إلى أن هناك أثرًا إيجابيًا لممارسات التجنب الضريبي على خطر انهيار أسعار الأسهم. كما قام (Zirwal & Barrah (2022) بدراسة لتحديد تأثير التجنب الضريبي على قيمة الشركة، وتوصلوا إلى أن التجنب الضريبي له تأثير سلبي معنوي على قيمة الشركة. كذلك أجرى بلال، الإسداوي، و هنداوي (2024) دراسة لمعرفة أثر مستوى التجنب الضريبي على دقة تنبؤات المحللين الماليين، وتبين وجود أثر طردي للتجنب الضريبي على دقة تلك التنبؤات.

المحور الخامس: تأثير تغيير المراجع الخارجي على ممارسات التجنب الضريبي

قام عبد الحليم، محمود، و سرور (2023) بدراسة لمعرفة أثر تغيير المراجع الخارجي على ممارسات التجنب الضريبي، وتوصلوا إلى وجود تأثير سلبي معنوي لتغيير المراجع الخارجي على تلك الممارسات.

المحور السادس: تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على إدارة الأرباح

أجرى سعدون، حسين، و جاسم (2024) دراسة لاستكشاف العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح والمسؤولية الاجتماعية، وتبين أن المسؤولية الاجتماعية لها تأثير سلبي على إدارة الأرباح.

المحور السابع: العلاقة التفاعلية بين إدارة الأرباح والتجنب الضريبي وانعكاسها على قيمة الشركة

قام محمد ف. (2023) باختبار أثر العلاقة التفاعلية بين ممارسات إدارة الأرباح وأنشطة التجنب الضريبي على قيمة الشركة، وتبين وجود تأثير معنوي موجب للعلاقة التفاعلية بين إدارة الأرباح والتجنب الضريبي على قيمة الشركة.

5.2.2. التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة، تبين وجود تشابه مع دراسة محمد ف. (2023) التي تناولت العلاقة بين إدارة الأرباح والتجنب الضريبي كمتغيرين مستقل ووسيط، إلا أنها تختلف عن الدراسة الحالية، حيث يُعتبر التجنب الضريبي المتغير التابع في هذه الدراسة، بينما كان المتغير التابع في دراسة الدسوقي هو قيمة الشركة.

أما بالنسبة للدراسات السابقة الأخرى، فقد تم ربط إدارة الأرباح بمتغيرات مختلفة، منها: الربح الضريبي، المسؤولية الاجتماعية للشركات، المقدرة الإدارية، مستوى الاحتفاظ بالنقدية، خصائص مجلس الإدارة، هيكل الملكية، حوكمة الشركات، وجودة التدقيق. وفي المقابل، تم ربط التجنب الضريبي بعدة متغيرات، مثل: دقة تنبؤات المحللين الماليين، ربحية المنشأة، الرافعة المالية، خطر انهيار أسعار الأسهم، تغيير المراجع الداخلي، تطوير التكنولوجيا المالية، وردة فعل المستثمرين.

تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة من حيث اعتمادها المنهج التحليلي، كما في دراسات: أوبيرة، حجاج، و زرقون (2024)، البردوني (2024)، محمد ف. (2023)، بلال، الإسداوي، و هنداي (2024)، رشاد و علي (2024)، عبد الحليم، محمود، و سرور (2023)، (Le & Nguyen 2023)، Tang et al. (2025) و al-Abini & al-Ajami (2022)، Nguyen, Kim, & Ali (2024) لكنها اختلفت مع دراسة Zirwal & Barraah (2022) التي اعتمدت المراجعة المنهجية، وكذلك مع دراسة سعدون، حسين، و جاسم (2024) التي استخدمت المنهج الوصفي.

كما تشابهت الدراسة الحالية مع دراسات أخرى في استخدام نموذج جونز المعدل (1995) لقياس ممارسات إدارة الأرباح، مثل:

أوبيرة، حجاج، و زرقون (2024)، البردوني (2024)، al-Abini & al-Ajamu (2022)، لكنها اختلفت مع دراسة سعدون، حسين، و جاسم (2024) التي اعتمدت المنهج الوصفي باستخدام أداة الاستبانة، وكذلك مع دراسة محمد ف. (2023) التي استخدمت نموذج جونز (1991). بالإضافة إلى ذلك، اختلفت الدراسة مع (Le & Nguyen 2023) التي استخدمت نموذج كاسينيك لقياس ممارسات إدارة الأرباح.

أما بالنسبة للتجنب الضريبي، فقد تشابهت الدراسة الحالية مع دراسات مثل:

محمد ف. (2023)، بلال، الإسداوي، و هنداي (2024)، رشاد و علي (2024)، عبد الحليم، محمود، و سرور (2023)، و Tang et al. (2025) في استخدام معدل الضريبة الفعلي لقياس التجنب الضريبي. لكنها اختلفت مع دراسة بلال، الإسداوي، و هنداي (2024) التي استخدمت طريقة الفروق الضريبية الدفترية إلى جانب معدل الضريبة الفعلي.

كما استخدمت دراسة Tang et al. (2025) طريقة الفروق بين الأرباح المحاسبية والأرباح الضريبية (BTD)، بالإضافة إلى معدل الضريبة الفعلي.

6.2.2. ما تتميز به الدراسة عن الدراسات السابقة:

1. العديد من الدراسات تناولت كل من إدارة الأرباح والتجنب الضريبي بشكل منفصل. إلا أن العلاقة السببية أو التفاعلية بينهما، سواء كانت إيجابية أو سلبية، لم يتم دراستها بشكل كافٍ على حد علم الباحث.

2. لم تحظ العلاقة بين إدارة الأرباح والتجنب الضريبي على حد علم الباحث، بدراسة مقارنة بين البورصتين الفلسطينية والأردنية وما تحتويه من اختلافات اقتصادية وقانونية وتنظيمية بين السوقين.

3. حداثة البيانات المشمولة في الدراسة.

الفصل الثالث

المنهجية والإجراءات

1.3 المقدمة:

يشتمل هذا الفصل على عرض تفصيلي لمنهجية الدراسة المستخدمة من قبل الباحث، بالإضافة إلى عرض يبين مجتمع وعينة الدراسة والأداة البحثية المستخدمة في جمع البيانات، ومصادر الحصول على هذه البيانات، والأساليب والمعالجات الإحصائية التي استخدمت.

2.3 منهجية الدراسة:

تماشياً مع أهداف الدراسة التي تسعى إلى تحليل إدارة الأرباح وأثرها على التجنب الضريبي، من خلال إجراء دراسة مقارنة بين الشركات المساهمة العامية الغير مالية في فلسطين والأردن، تم اعتماد المنهج التحليلي الكمي الذي يستند إلى تحليل بيانات السلاسل الزمنية للشركات المشمولة بالدراسة، وذلك بهدف وصف سلوك المتغيرات المستقلة والتابعة خلال فترة الدراسة. وقد تم الاعتماد على البيانات التاريخية للفترة ما بين (2019-2023)، لما تمثله من أهمية في تتبع وتحليل التغيرات المالية والسلوكية للشركات خلال هذه السنوات. كما تم توظيف المنهج التحليلي الإحصائي لتحليل تلك المتغيرات واختبار فرضيات الدراسة بدقة علمية.

3.3 مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع البحث من الشركات المساهمة العامة غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين وبورصة الأردن، مع استبعاد قطاعي التأمين والبنوك لاختلاف طبيعة أنشطتهما.

ولتحقيق أهداف الدراسة، جرى اختيار العينة وفق عدد من المعايير، أبرزها: تصنيف الشركات حسب قطاعاتها (الخدمات، الصناعة،*الاستثمار/ خدمات مالية متنوعة)، والتركيز على الشركات التي استمرت في العمل وظلت مدرجة خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2019 إلى عام 2023 لضمان توافر البيانات المطلوبة. وبناءً على ذلك، تم استبعاد بعض الشركات؛ منها: شركة مستشفى ابن سينا التخصصي من قطاع الخدمات، لكونها أُدرجت في عام 2023، وبالتالي لم تغطِ كامل سنوات الدراسة، وكذلك شركة أركان العقارية وشركة أملاك للاستثمار العقاري والتجارة من قطاع الاستثمار، حيث تم إدراجهما في عام 2022، مما حال دون توافر بيانات كاملة لهما خلال فترة الدراسة.

وفي ضوء ذلك، بلغ عدد الشركات غير المالية في بورصة فلسطين 29 شركة موزعة على: قطاع الخدمات (8 شركات)، والقطاع الصناعي (11 شركة)، وقطاع الاستثمار (10 شركات). أما في بورصة الأردن، فقد بلغ عدد الشركات المدرجة 152 شركة، وبعد استبعاد قطاعي التأمين والبنوك تبقى 100 شركة موزعة على: قطاع الخدمات (40 شركة)، والقطاع الصناعي (30 شركة)، وقطاع الاستثمار (30 شركة).

عقب التحديد الدقيق لمجتمع الدراسة، تم الانتقال إلى تحديد حجم العينة اللازمة لتمثيله بصورة سليمة وموثوقة. ولتحقيق ذلك، تم الاعتماد على معادلة ستيفن تومسون (Stephen Thompson) لاحتساب حجم العينة، نظراً لما توفره من دقة في تقدير الحجم المناسب استناداً إلى حجم المجتمع، ومستوى الثقة، وهامش

$$n = \frac{N \times p(1 - p)}{[N - 1 \times (d^2 \div z^2)] + p(1 - p)} \quad (\text{Thompson, 2012})$$

يمثل الرمز (N) حجم مجتمع الدراسة، والذي بلغ 129 شركة (29 شركة فلسطينية + 100 شركة أردنية). أما (Z) فتُمثل القيمة المعيارية المقابلة لمستوى دلالة 90% وتبلغ (1.645)، في حين تشير (d) إلى نسبة الخطأ المقبولة والتي حُدِدت بـ (10%). كما تم اعتماد القيمة الاحتمالية (P) بمقدار (0.50) لتمثيل التوزيع الأقصى. وبالاستناد إلى هذه المعطيات، طُبِّقت معادلة ستيفن تومسون ليبلغ حجم العينة 45 شركة من إجمالي الشركات المستهدفة، وهو ما يضمن تمثيلاً دقيقاً للمجتمع واختبار فرضيات الدراسة بشكل علمي، وذلك كما يلي:

$$45 = \frac{129 \times 0.5(1-0.5)}{\{(129-1) \times (0.10^2 / 1.645^2)\} + 0.5(1-0.5)}$$

واستناداً إلى الأسس العلمية في اختيار العينات الاحتمالية، تم اعتماد أسلوب العينة الطبقية لضمان تمثيل المجتمع المستهدف بدقة. حيث جرى تقسيم مجتمع الدراسة إلى طبقات وفقاً لقطاعات العمل؛ إذ شملت الطبقة الأولى شركات قطاع الخدمات، بينما ضمت الطبقة الثانية شركات قطاع الصناعة، والطبقة الثالثة شركات قطاع الاستثمار. وتم تحديد حجم العينة من كل طبقة بما يتناسب مع حجمها النسبي ضمن المجتمع الكلي، لضمان التمثيل العادل لكل قطاع. بعد ذلك، جرى اختيار الشركات من داخل كل طبقة باستخدام الأسلوب الاحتمالي المناسب.

كما تم استبعاد الشركات ذات النتائج المالية السالبة (الخاسرة) من العينة، نظراً لاختلاف دوافعها في إدارة الأرباح وغياب الحافز الواضح للتجنب الضريبي، فضلاً عن تأثيرها على تجانس العينة وتشويه نتائج النماذج الإحصائية. وبناءً على ذلك، جرى إعادة توزيع الشركات؛ حيث أُضيفت شركتان إلى قطاع الخدمات، وشركة واحدة إلى قطاع الصناعة من الشركات المستبعدة من قطاع الاستثمار.

وفي المحصلة، بلغت عينة الدراسة 10 شركات فلسطينية و35 شركة أردنية، ليصل إجمالي عدد الشركات إلى 45 شركة مساهمة عامة، موزعة زمنياً على الفترة من 2019 إلى 2023.

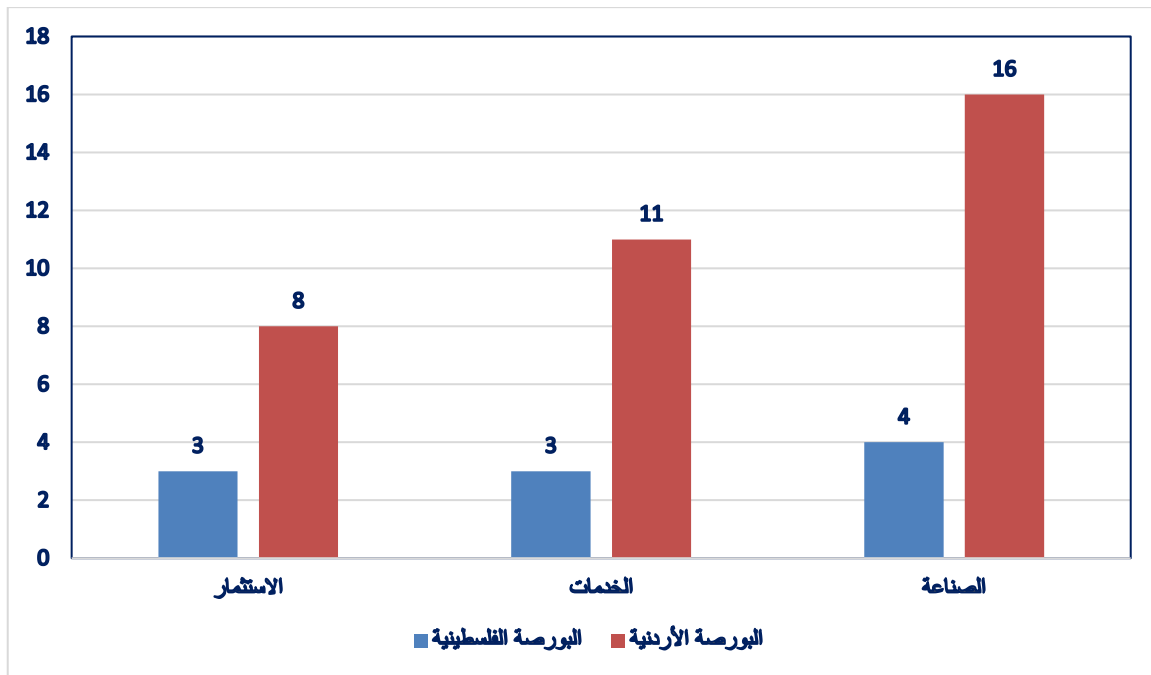
وفيما يلي عرض لعينة الدراسة حسب متغير القطاع والبورصة، كما هو موضح في الجداول (1) الآتي:

جدول (1.3): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب القطاع والبورصة

المجموع		البورصة				القطاع
		الأردنية		الفلسطينية		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
24.4%	11	22.9%	8	30.0%	3	*الاستثمار/خدمات مالية متنوعة، العقارات
42.2%	19	45.7%	16	30.0%	3	الخدمات
33.3%	15	31.4%	11	40.0%	4	الصناعة
100.0%	45	100.0%	35	100.0%	10	المجموع

*يُسمى هذا القطاع في البورصة الفلسطينية قطاع الاستثمار، بينما يُعرف في البورصة الأردنية باسم قطاع الخدمات المالية المتنوعة والعقارات.

يعرض الجدول رقم (1.3) توزيع الشركات المشمولة في الدراسة حسب القطاع والبورصة. يتبين أن عدد الشركات في العينة بلغ 45 شركة، منها 10 شركات في البورصة الفلسطينية و35 شركة في البورصة الأردنية. أكثر القطاعات تمثيلاً هو قطاع الخدمات بنسبة 42.2%، يليه قطاع الصناعة بنسبة 33.3%، ثم قطاع الاستثمار بنسبة 24.4%.



شكل (1.3): توزيع عينة الدراسة حسب البورصة والقطاع

3.3 الاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة

اشتملت الدراسة على متغير مستقل ومتغير تابع، وتم استخدام برنامج SPSS من أجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات والوصول إلى النتائج. وقد تم قياس المؤشرات الإحصائية من خلال الأدوات التالية:

- الإحصاءات الوصفية كالوسط الحسابي والانحراف المعياري.
- اختبار Binomial Test
- اختبار العينات المستقلة (Independent Samples T-Test)
- اختبار كاي سكوير، Chi-Square Tests
- اختبار الفروقات بين المجموعات General Linear Model-Univariate

4.3 أساليب جمع البيانات

لغرض تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم جمع البيانات بالاعتماد على مصادر البيانات الثانوية : وتشتمل على البيانات المالية المتعلقة في الشركات المساهمة العامة والمنشورة في المواقع الإلكترونية الخاصة بالشركات. بالإضافة إلى الرجوع إلى عدد من الكتب المتعلقة في المحاسبة والتحليل المالي وكذلك الأبحاث العلمية المنشورة في هذا المجال من أجل الاعتماد عليها في بناء الإطار النظري للبحث.

5.3 متغيرات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات التي تم تحديدها بناءً على أهداف الدراسة وفرضياتها. المتغير المستقل في هذه الدراسة هو إدارة الأرباح، والتي سيتم قياسها باستخدام مقياس محاسبي وهو نموذج جونز المعدل 1995 (Modified Jones Model). أما المتغير التابع فهو التجنب الضريبي، ويتم التعبير عنه من خلال معدل الضريبة الفعلي (Effective Tax Rate – ETR)

جدول (2.3) متغيرات الدراسة

المتغير	النية الاحتساب	المصدر
المستقل إدارة الأرباح	نموذج جونز المعدل 1995 $DAC_{i,t} / A_{i,t-1} = TAC_{i,t} / A_{i,t-1} - NDA_{i,t} / A_{i,t-1}$	(Sloan & Sweeney, 1996; Dechow et al., 1996)
التابع التجنب الضريبي	معدل الضريبة الفعال ● معدل الضريبة الفعال = مصروف الضرائب للفترة الحالية / صافي الدخل المحاسبي قبل الضريبة للفترة الحالية	(Park et al., 2016)

الفصل الرابع

نتائج التحليل واختبار الفرضيات

تم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS لإيجاد التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة وذلك للتعرف على اتجاهات العلاقات والتأثيرات المفترضة بين متغيرات الدراسة وتحليل التباين المتعدد من أجل التعرف على المتغيرات المستقلة المؤثرة بالمتغير التابع إضافة إلى اختبار قيمة t الإحصائية ومستوى الدلالة الإحصائية.

1.4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

يظهر الجدول (1.4)، الذي يعرض الإحصاءات الوصفية لمتوسط الاستحقاقات التقديرية (DACit/Ait-) (1) خلال الفترة 2019-2023 أبرز المؤشرات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

جدول (1.4 - أ): الإحصاءات الوصفية لمتوسط المستحقات الاختيارية للشركات خلال الفترة
(2019-2023) حسب البورصة والقطاع

البورصة	القطاع	السنة	متوسط المستحقات الاختيارية DACit / Ait-1			
			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ادنى قيمة	أعلى قيمة
السلطنة الفلسطينية	الاستثمار	2019	0.1533	0.245	0.011	0.4362
		2020	0.003	0.011	-0.0096	0.0107
		2021	0.0485	0.0684	0.0012	0.127
		2022	0.0422	0.0627	-0.0024	0.114
		2023	0.0008	0.0469	-0.042	0.051
		خلال سنوات	0.0496	0.1159	-0.042	0.4362
	الخدمات	2019	-0.0904	0.012	-0.1004	-0.077
		2020	-0.063	0.0523	-0.1195	-0.0162
		2021	-0.0728	0.085	-0.1509	0.0177
		2022	-0.0509	0.0575	-0.1146	-0.003
		2023	-0.0564	0.0327	-0.0867	-0.0218
		خلال سنوات	-0.0667	0.0477	-0.1509	0.0177
	الصناعة	2019	-0.005	0.1054	-0.0989	0.1229
		2020	0.0256	0.0796	-0.0852	0.0908
		2021	0.1436	0.1627	-0.0016	0.3022
		2022	0.0212	0.1024	-0.1178	0.1043
		2023	-0.0098	0.0904	-0.1286	0.0757
		خلال سنوات	0.0351	0.1148	-0.1286	0.3022

جدول (1.4 - ب) الإحصاءات الوصفية لمتوسط المستحقات الاختيارية للشركات خلال الفترة (2019-2023) حسب البورصة والقطاع

البورصة	القطاع	السنة	متوسط المستحقات الاختيارية DACit / Ait-1			
			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ادنى قيمة	أعلى قيمة
الأردنية	الاستثمار	2019	0.0026	0.1074	-0.1726	0.2137
		2020	-0.0074	0.023	-0.0415	0.035
		2021	-0.0534	0.1268	-0.3556	0.0428
		2022	0.0263	0.1106	-0.0747	0.2766
		2023	0.0314	0.0902	-0.0598	0.2361
		خلال سنوات	-0.0001	0.0982	-0.356	0.2766
	الخدمات	2019	-0.0001	0.0787	-0.1131	0.1798
		2020	-0.0077	0.1132	-0.1126	0.3287
		2021	-0.0336	0.129	-0.2518	0.2781
		2022	-0.0383	0.1225	-0.2264	0.2083
		2023	-0.0029	0.1091	-0.1869	0.234
		خلال سنوات	-0.0165	0.1102	-0.252	0.3287
	الصناعة	2019	-0.0496	0.0829	-0.2118	0.0677
		2020	0.0115	0.2344	-0.1946	0.6964
		2021	0.0665	0.1899	-0.1845	0.542
		2022	-0.055	0.0906	-0.2381	0.0839
		2023	-0.0106	0.1201	-0.3213	0.1194
		خلال سنوات	-0.0074	0.156	-0.321	0.6964

حيث يبين وجود اختلافات ظاهرية بين البورصتين (الفلسطينية والأردنية) وكذلك بين القطاعات.

في بورصة فلسطين، حقق قطاع الاستثمار أعلى متوسط استحقاقات تقديرية خلال سنوات الدراسة (0.0496)، وبلغت أعلى قيمة مسجلة 0.4362 في عام 2019، أما قطاع الخدمات في بورصة

فلسطين، فقد أظهر متوسطاً سلبياً (-0.0667)، في القطاع الصناعي، بلغ المتوسط العام 0.0351، وكان عام 2021 أبرز الأعوام من حيث الزيادة في هذا القطاع، بمتوسط قدره 0.1436.

في المقابل، أظهرت الشركات الأردنية اختلافات كذلك، حيث سجل قطاع الصناعة تقلبات في الاستحقاقات التقديرية، حيث بلغ أعلى مستوى له 0.6964 في عام 2020 ومتوسطاً إجمالياً للفترة - 0.0074. وسجل قطاع الخدمات أعلى مستوى أقصى للاستحقاقات التقديرية عند 0.3287، وأن متوسطه الإجمالي بلغ -0.0165. وسجل قطاع الاستثمار أعلى مستوى أقصى للاستحقاقات التقديرية عند 0.2667، وأن متوسطه الإجمالي بلغ -0.0001.

لربما وراء تحقيق قطاع الاستثمار أعلى متوسط للاستحقاقات التقديرية خلال سنوات الدراسة (0.0496) وبلوغه أعلى قيمة مسجلة في عام 2019 (0.4362) يعود إلى طبيعة أنشطة شركات الاستثمار، حيث تعتمد بشكل كبير على تقييم الأصول المالية والعقارية والاستثمارات المختلفة، وهو ما يفتح مجالاً واسعاً لاستخدام التقديرات المحاسبية. هذا يمنح إدارات تلك الشركات مرونة أكبر في توظيف الاستحقاقات التقديرية بهدف إظهار أرباح مستقرة أو أكثر جاذبية للمستثمرين، خصوصاً عند حدوث تقلبات في قيم الأصول أو العوائد الاستثمارية، كما حدث عام 2019. في المقابل، جاء متوسط قطاع الخدمات سالباً (-0.0667) نظراً لأن أنشطته تقوم على تقديم خدمات مباشرة بعوائد محدودة، مع تعرضه لمصاريف تشغيلية وضغوط مالية أكبر، ما يقلل من قدرته على استخدام الاستحقاقات التقديرية ويوضح الطبيعة الأقل مرونة لهذا القطاع مقارنة بقطاع الاستثمار.

2.4 توزيع الشركات حسب إدارة الأرباح

من خلال الجدول (2.4)، يتضح أن غالبية الشركات، في كلٍّ من بورصتي الأوراق المالية الفلسطينية والأردنية، تمارس إدارة الأرباح بدرجات عالية في معظم القطاعات.

جدول (2.4 - أ): عدد ونسبة الشركات خلال الفترة (2019-2023) حسب ممارسة إدارة الأرباح، والبورصة والقطاع

المجموع	ممارسة الشركات لإدارة الأرباح				السنة	القطاع	البورصة
	تمارس		لا تمارس				
	النسب	العدد	النسب	العدد			
3	100.00%	3	0.00%	0	2019	الاستثمار	الفلسطينية
3	66.70%	2	33.30%	1	2020		
3	100.00%	3	0.00%	0	2021		
3	66.70%	2	33.30%	1	2022		
3	100.00%	3	0.00%	0	2023		
3	66.70%	2	33.30%	1	2019	الخدمات	الفلسطينية
3	100.00%	3	0.00%	0	2020		
3	100.00%	3	0.00%	0	2021		
3	100.00%	3	0.00%	0	2022		
3	100.00%	3	0.00%	0	2023		
4	75.00%	3	25.00%	1	2019	الصناعة	
4	50.00%	2	50.00%	2	2020		
4	75.00%	3	25.00%	1	2021		
4	75.00%	3	25.00%	1	2022		
4	75.00%	3	25.00%	1	2023		

جدول (2.4 - ب): عدد ونسبة الشركات خلال الفترة (2019-2023) حسب ممارسة إدارة الأرباح، والبورصة والقطاع

البورصة	القطاع	السنة	ممارسة الشركات لإدارة الأرباح				المجموع
			لا تمارس		تمارس		
			العدد	النسب	العدد	النسب	
الاردنية	الاستثمار	2019	0	0.00%	8	100.00%	8
		2020	1	12.50%	7	87.50%	8
		2021	0	0.00%	8	100.00%	8
		2022	0	0.00%	8	100.00%	8
		2023	0	0.00%	8	100.00%	8
	الخدمات	2019	0	0.00%	16	100.00%	16
		2020	1	6.30%	15	93.80%	16
		2021	1	6.30%	15	93.80%	16
		2022	1	6.30%	15	93.80%	16
		2023	0	0.00%	16	100.00%	16
الصناعة	2019	2	18.20%	9	81.80%	11	
	2020	1	9.10%	10	90.90%	11	
	2021	0	0.00%	11	100.00%	11	
	2022	0	0.00%	11	100.00%	11	
	2023	1	9.10%	10	90.90%	11	

حيث كانت في بورصة فلسطين جميع شركات قطاع الاستثمار مارست إدارة الأرباح بنسبة 100% في الأعوام 2019 و 2021 و 2023، وانخفضت إلى 66.7% في الأعوام 2020 و 2022. وأظهر القطاع الصناعي الفلسطيني ممارسة بين 50% و 75% عبر سنوات الدراسة.

في بورصة الأردنية، سجل كلا القطاعين نسبة 100% في معظم السنوات، وفي عام 2020 بلغت 87.5% في قطاع الاستثمار و 93.8% في قطاع الخدمات. كما شهد القطاع الصناعي الأردني نسب

ممارسة مطلقة، حيث وصلت إلى 100% في عامي 2021 و2022، وتراوح بين 81.8% و90.9% في السنوات المتبقية.

ولتقرير مدى ممارسة المؤسسة إدارة الأرباح، فقد تم احتساب متوسط المستحقات الاختيارية للشركات خلال سنوات الدراسة، تُؤخذ القيمة المطلقة ومتوسطها. إذا تجاوزت القيمة المطلقة في سنة معينة المتوسط الحسابي، فإن المؤسسة تعتبر مارست إدارة أرباح خلال تلك السنة، ويُعطى لها متغير (1)، أما إذا كانت القيمة المطلقة أقل من المتوسط، فتعتبر المؤسسة لم تمارس إدارة أرباح خلال تلك السنة، ويُعطى لها متغير (0) وعليه، تم الحصول على التصنيف كما هو مبين في الجدول (2.4)

3.4 أسئلة وفرضيات الدراسة:

للإجابة على أسئلة الدراسة والتي هي ذاتها فرضيات الدراسة، تم اختبار الفرضيات المتعلقة بتأثير المتغيرات المختلفة لشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين والأردن باستخدام أدوات التحليل المناسبة لكل فرضية، حيث كانت النتائج على النحو الآتي:

سؤال الدراسة الأول: ما مدى مستوى سياسة إدارة الأرباح على الشركات المساهمة العامة الصناعية والاستثمارية والخدماتية المدرجة في البورصتين الفلسطينية والأردنية .

الفرضية المقابلة:

الفرضية الصفرية الأولى : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسياسة ملحوظة لإدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الصناعية والاستثمارية والخدماتية المدرجة في البورصتين الفلسطينية والأردنية.

طريقة الاختبار:

للإجابة على هذا السؤال تم استخدام نتائج اختبار Binomial Test، بالاعتماد على قيم المشاهدات الأعلى والاحتمال الثنائي من حيث تقدير المتوسط (أعلى أو أدنى) من قيمة احتمال يبلغ 0.5 .

جدول (3.4) نتائج اختبار Binomial Test

Exact Sig. (2-tailed)	Test Prop.	Observed Prop.	Observed	Category	
0.000	0.500	0.920	207	تمارس	ممارسة ادارة ارباح
		0.080	18	لا تمارس	
		1	225*	مجموع المشاهدات	

أظهرت نتائج اختبار **Binomial** أن نسبة الشركات التي تمارس إدارة الأرباح (المشاهدات المتكررة للشركات على مدار السنوات 2019-2023) بلغت (92%) أعلى بشكل كبير و ذو دلالة إحصائية، على النسبة المفترضة (50%)، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (Sig = 0.000).

وبالتالي نستنتج بأنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسياسة ملحوظة لإدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الصناعية والاستثمارية والخدماتية المدرجة في البورصتين الفلسطينية والأردنية، وبدرجة عالية بشكل كبير.

*ملاحظة :- يشير عدد المشاهدات إلى البيانات المستخلصة من متابعة 45 شركة خلال فترة زمنية مقدارها 5 سنوات، أي ما يعادل 225 مشاهدة (45 شركة × 5 سنوات = 225 مشاهدة).

سؤال الدراسة الثاني: هل يوجد أثر لسياسة إدارة الأرباح على التجنب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الصناعية والاستثمارية والخدماتية المدرجة في البورصتين الفلسطينية والأردنية؟

الفرضية المقابلة:

الفرضية الصفرية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسياسة إدارة الأرباح على التجنب الضريبي على الشركات المساهمة العامة الصناعية والاستثمارية والخدماتية المدرجة في البورصتين الفلسطينية والأردنية.

طريقة الاختبار:

للإجابة على هذا السؤال، تم استخدام نتائج اختبار الانحدار البسيط، ويوضح الجدول أدناه نتائج الاختبار

جدول (44.) نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط Simple Linear Regression

المتغير ات	المعاملات غير المعيارية	المعاملات ت المعيارية	T	Sig.	ANOVA a		R	R Square
	B	Std. Error			F	Sig.		
الثابت	0.011	0.234	0.048	0.961	0.982	.323	.066	0.004
إدارة الأرباح	0.241	0.243	0.991	0.323				

تشير النتائج إلى عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح على المتغير التابع (التجنب الضريبي) ، حيث بلغت قيمة $\text{sig } 0.323$ ، مما يدل على عدم وجود دلالة إحصائية.

كما ان تحليل التباين (ANOVA) للنموذج بلغت قيمة F نحو 0.004 ، اي عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية. أما من حيث الارتباط، فقد بلغت قيمة R 0.066 ، مما يدل على ضعف الارتباط، بينما بلغت قيمة $R\text{-squared } 0.004$ ، مما يدل على أن المتغيرات التفسيرية للمتغير المستقل (ادارة الارباح) تفسر نسبة ضئيلة جداً من التباين في المتغير التجنب (الضريبي).

النتيجة: نقبل الفرضية الصفرية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) التي تشير الى عدم وجود أثر لسياسة إدارة الأرباح على التجنب الضريبي على الشركات المساهمة العامة الصناعية و الاستثمارية والخدماتية المدرجة في البورصتين الفلسطينية والأردنية.

يُحتمل أن تكون نتيجة الفرضية الخاصة بقياس إدارة الأرباح في بورصة عمان - التي سيتم تناولها لاحقاً، والتي أظهرت عدم وجود تأثير لإدارة الأرباح على التجنب الضريبي - قد انعكست على النتيجة العامة، وغطت على الأثر الخاص بالفرضية المتعلقة بإدارة الأرباح وأثرها على التجنب الضريبي في بورصة فلسطين، الأمر الذي أدى إلى ظهور نتيجة كلية تفيد بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند تحليل البيانات المجمعة.

سؤال الدراسة الثالث: ما أثر سياسة إدارة الأرباح على مستوى التجنب الضريبي في الشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية؟

الفرضية المقابلة:

الفرضية الصفرية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسياسة إدارة الأرباح على مستوى التجنب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الصناعية والاستثمارية والخدماتية المدرجة في البورصة الفلسطينية.

طريقة الاختبار:

للإجابة على هذا السؤال، تم استخدام نتائج اختبار الانحدار البسيط، ويوضح الجدول أدناه نتائج الاختبار.

جدول (54.) نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط Simple Linear Regression

R Square	R	Sig.	ANOVA	Sig.	T	المعاملات المعيارية	المعاملات غير المعيارية		المتغيرات
							Std. Error	B	
0.301	0.549	.000	20.706	0.33	0.985		0.023	0.02	الثابت
				0	4.55	0.549	0.025	0.11	إدارة الأرباح

تشير نتائج تحليل الانحدار البسيط إلى وجود علاقة دالة إحصائية بين إدارة الأرباح والتجنب الضريبي. حيث بلغ معامل الارتباط غير الموحد لإدارة الأرباح 0.115، مع دلالة إحصائية (Sig. = 0). كما بلغت قيمة F في تحليل التباين (ANOVA) 20.706 ودلالة إحصائية Sig. = 0.000، مما يشير إلى توافق النموذج للقياس. بلغت قيمة R 0.549، مما يشير إلى وجود ارتباط متوسط، وبلغت قيمة R-squared 0.301، أي أن إدارة الأرباح تفسر حوالي 30.1% من التباين في التهرب الضريبي.

النتيجة: نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة التي تشير إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسياسة إدارة الأرباح على مستوى التجنب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الصناعية و الاستثمارية والخدماتية المدرجة في البورصة الفلسطينية.

وهو ما يشير إلى أن هذه الشركات قد تقوم على استخدام أدوات مرنة في التقدير المحاسبي بهدف التأثير على الأرباح المعلنة، وبالتالي تقليل الالتزامات الضريبية المستحقة عليها. ويُعزى هذا الأثر إلى احتمالية سعي الشركات إلى تخفيض العبء الضريبي من خلال استراتيجيات محاسبية لا تتعارض مع المعايير المحاسبية المعتمدة، ولكن تُستخدم بشكل انتقائي لتحقيق أهداف ضريبية. كما يمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء الظروف الاقتصادية والضريبية والسياسية الخاصة بفلسطين، والتي قد تُحفز الشركات نحو استخدام إدارة الأرباح كأداة فعالة للتعامل مع تلك التحديات. وتتسم هذه النتيجة مع عدد من الدراسات السابقة التي أشارت إلى وجود علاقة إيجابية بين إدارة الأرباح والتجنب الضريبي في بيئات مماثلة.

سؤال الدراسة الرابع: ما أثر سياسة إدارة الأرباح على مستوى التجنب الضريبي في الشركات المدرجة في البورصة الأردنية؟

الفرضية المقابلة:

الفرضية الصفرية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسياسة إدارة الأرباح على مستوى التجنب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الصناعية والاستثمارية والخدماتية المدرجة في البورصة الأردنية.

طريقة الاختبار:

للإجابة على هذا السؤال، تم استخدام نتائج اختبار الانحدار البسيط، ويوضح الجدول أدناه نتائج الاختبار.

جدول (6.4) نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط Simple Linear Regression

المتغير	المعاملات غير المعيارية	المعاملات المعيارية	T	Sig.	ANOVA		R	R Square
	B	Std. Error	Beta		F	Sig.		
الثابت	0.000	0.374		0.000	0.534	.466	0.055	0.003
إدارة الأرباح	1	0.384	0.055	0.731	0.466			

تشير النتائج إلى عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لإدارة الأرباح على المتغير التابع (التجنب الضريبي)، حيث بلغت قيمة sig 0.466، مما يدل على عدم وجود دلالة إحصائية. كما أن تحليل التباين (ANOVA) للنموذج بلغت قيمة F نحو 0.53 أي عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية. أما من حيث الارتباط، فقد بلغت قيمة R 0.053، مما يدل على عدم وجود الارتباط، بينما بلغت قيمة R-squared 0.00304، مما يدل على أن المتغيرات التفسيرية للمتغير المستقل (إدارة الأرباح) تفسر نسبة تقترب من الصفر من التباين في المتغير التجنب (الضريبي).

النتيجة: نقبل الفرضية الصفرية التي تشير الى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لسياسة إدارة الأرباح على مستوى التجنب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الصناعية و الاستثمارية والخدماتية المدرجة في البورصة الاردنية.

ويمكن تفسير هذه النتيجة بعدة أسباب، من أهمها: أن الرقابة المحاسبية أقوى في السوق الأردني، بالإضافة إلى وجود قوانين ضريبية أكثر وضوحًا وتطبيقًا، مما يقلل من قدرة الشركات على استخدام المرونة المحاسبية لتحقيق منافع ضريبية. كما أن الإعفاءات التشجيعية للقطاع الصناعي بالأردن تخفف الضغوط المحاسبية لاستخدام اليات التجنب الضريبي، وكما أن التزام الشركات المدرجة في بورصة الأردنية بمعايير الإفصاح والحوكمة والتركيب السوقي الأردنية ذات هيكلية ملكية أكبر أو أكثر تنوعا قد يقيد ممارسات إدارة الأرباح، ويجعل العلاقة بينها وبين التجنب الضريبي غير واضحة أو ضعيفة.

سؤال الدراسة الخامس

الفرضية المقابلة

الفرضية الصفرية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للفروق بين الشركات المساهمة العامة الصناعية والاستثمارية والخدماتية المدرجة في البورصتين الفلسطينية والأردنية حول أثر سياسة إدارة الأرباح على التجنب الضريبي.

طريقة الاختبار:

للإجابة على هذا السؤال، تم استخدام نتائج اختبار الفروق بين المجموعات، ويوضح الجدول أدناه نتائج الاختبار.

جدول (7.4 - أ): نتائج اختبار الفروقات بين المجموعات، المتغير التابع: التجنب الضريبي

المصدر	مجموع المربعات (Type III)	درجات الحرية (df)	متوسط المربعات	قيمة F	Sig.
الثابت (Intercept)	0.560	1	0.560	1.172	0.475
القطاع (Sector)	0.055	2	0.028	1.013	0.497
الدولة (Country)	0.061	1	0.061	0.660	0.566

جدول (7.4- ب): نتائج اختبار الفروقات بين المجموعات، المتغير التابع: التجنب الضريبي

المصدر	مجموع المربعات (Type III)	درجات الحرية (df)	متوسط المربعات	قيمة F	Sig.
إدارة الأرباح (Mng_Profit)	0.478	1	0.478	5.252	0.283
القطاع × الدولة	0.048	2	0.024	0.843	0.543
القطاع × إدارة الأرباح	0.055	2	0.027	0.951	0.513
الدولة × إدارة الأرباح	0.092	1	0.092	0.843	0.366
القطاع × الدولة × إدارة الأرباح	0.057	2	0.029	0.028	0.972

أظهرت نتائج اختبار الفروق بين المجموعات (Tests of Between-Subjects Effects) أن المتغيرات المستقلة، والتي تشمل القطاع الاقتصادي، والدولة (فلسطين / الأردن)، وممارسة إدارة الأرباح، بالإضافة إلى التفاعلات الثنائية والثلاثية بينها، لم يكن لها تأثير معنوي على مستوى التجنب الضريبي في الشركات محل الدراسة. فقد تبين أن اختلاف القطاع لا يؤدي إلى فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات التجنب الضريبي، حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.497 (Sig.) ، وهي أعلى من مستوى الدلالة المعتمد 0.05. وبالمثل، لم يظهر لمكان تواجد الشركة (الدولة) تأثير معنوي على التجنب الضريبي. (Sig. = 0.566) كما أن العلاقة مع إدارة الأرباح لم تكن ذات دلالة إحصائية (Sig. = 0.283).

وكذلك بالنسبة للتفاعلات بين المتغيرات، سواء الثنائية (مثل التفاعل بين القطاع والدولة، أو القطاع وإدارة الأرباح، أو الدولة وإدارة الأرباح) أو التفاعل الثلاثي بينها، فقد أظهرت جميعها نتائج غير دالة إحصائية، حيث تراوحت القيم الاحتمالية ما بين 0.366 و 0.972، وهي جميعها تفوق 0.05.

أي أن التجنب الضريبي لا يتأثر بالقطاع أو الدولة أو ممارسة إدارة الأرباح، ولا بالتفاعلات المشتركة بين هذه المتغيرات.

النتيجة: نقبل الفرضية الصفرية القائلة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للفروق بين الشركات المساهمة العامة الصناعية والاستثمارية والخدماتية المدرجة في البورصتين الفلسطينية والأردنية حول أثر سياسة إدارة الأرباح على التجنب الضريبي.

لربما الدمج الإحصائي للعينتين يؤدي إلى حدوث تشويش مؤسسي (Institutional Noise) "نتيجة لعدة عوامل. أولاً، هناك تفاوت في البيئات التنظيمية بين السوقين، مما يخلق اختلافات في كيفية تنظيم الشركات ومراقبتها. ثانياً، تعارض أدوات القياس المحاسبية بين السوقين قد يؤدي إلى نتائج غير متسقة في تحليل البيانات. أخيراً، اختلاف الدوافع الاقتصادية الأساسية التي تؤثر على الشركات في كل سوق قد يساهم في تشويش النتائج. كل هذه العوامل تجعل النماذج القياسية التقليدية غير قادرة على عزل التأثير الفعلي لإدارة الأرباح على التجنب الضريبي عند إجراء التحليل المشترك بين السوقين.

سؤال الدراسة السادس

هل توجد فروق بين الشركات المساهمة العامة في البورصتين الفلسطينية والأردنية في مستوى سياسة إدارة الأرباح؟

الفرضية المقابلة:

الفرضية الصفرية السادسة H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للفروق بين الشركات المساهمة العامة الصناعية والاستثمارية والخدماتية المدرجة على البورصتين الفلسطينية والأردنية في ممارسة سياسة إدارة الأرباح.

طريقة الاختبار:

للإجابة على هذا السؤال، تم استخدام نتائج كاي سكوير، ويوضح الجدول أدناه نتائج الاختبار.

جدول (8.4-أ) نتائج اختبار كاي سكوير، Chi-Square Tests للاستقلالية

المجموع	أدارة الارباح		القطاع	
	تمارس	لا تمارس	عدد المشاهدات	الاستثمار
55	52	3	عدد المشاهدات	
55.0	50.6	4.4	العدد المتوقع	
95	90	5	عدد المشاهدات	الخدمات

جدول (8.4-ب) نتائج اختبار كاي سكوير، Chi-Square Tests للاستقلالية

المجموع	إدارة الأرباح		القطاع	
	تمارس	لا تمارس		
95.0	87.4	7.6	العدد المتوقع	
75	65	10	عدد المشاهدات	الصناعة
75.0	69.0	6.0	العدد المتوقع	
225	207	18	عدد المشاهدات	المجموع
225.0	207.0	18.0	العدد المتوقع	
Asymptotic Significance (2-side)=0.079				

وحيث ان قيمة Asymptotic Significance (2-sided) بلغت 0.079 فهذا يدل على ان متغير القطاع الاقتصادي ومتغير إدارة الأرباح مستقلين. وبالتالي لا توجد فروق في إدارة الأرباح بسبب اختلاف القطاع الاقتصادي.

النتيجة: نقبل الفرضية الصفرية التي تشير عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للفروق بين الشركات المساهمة العامة الصناعية و الاستثمارية والخدماتية المدرجة على البورصتين الفلسطينية والأردنية في ممارسة سياسة إدارة الأرباح.

لربما لعدة اسباب منها ان الشركات متعددة القطاعات قد تنتهج نفس السياسات والتقنيات لإدارة الأرباح، مما يؤدي إلى تطبيق ممارسات متشابهة عبر جميع القطاعات.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1.5 النتائج

1.1.5. المقدمة:

يتناول هذا الفصل عرض النتائج التي توصلت إليها الباحثة من خلال تحليل التقارير المالية للشركات الفلسطينية والأردنية والمدرجة في بورصتي الفلسطينية والأردنية ، وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2019م حتى عام 2023م. كما يتضمن الفصل تقديم مجموعة من التوصيات المستخلصة من نتائج الدراسة، بالإضافة إلى عرض قائمة المصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها خلال إعداد هذا البحث.

2.1.1.5. مناقشة النتائج:

استناداً إلى تحليل البيانات المالية ومعالجتها الإحصائية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. تبين أن مدى ممارسة إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الصناعية والاستثمارية والخدماتية المدرجة في بورصتي فلسطين والأردن مرتفع بشكل كبير .
ولقد اتفقت هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة أوبيرة وآخرون (2024)، من حيث أن الشركات تمارس إدارة الأرباح بالشكل الذي يخفض من الربح المعلن عنه.

وتتفق أيضاً مع دراسة (Nguyen, Kim, & Ali (2024) أن هناك أدلة على التلاعب بالأرباح بهدف تقليل التزامات ضريبة الشركات بشكل كبير في دراستهم للشركات.

2. عدم وجود تأثير لسياسة إدارة الأرباح على التجنب الضريبي على الشركات المساهمة العامة الصناعية و الاستثمارية والخدماتية المدرجة في البورصتين الفلسطينية والأردنية .
يُحتمل أن تكون نتيجة الفرضية المتعلقة بقياس إدارة الأرباح على الشركات في بورصة عمان، التي أظهرت عدم وجود تأثير لإدارة الأرباح على التجنب الضريبي، قد أثرت على النتيجة العامة و طغت على أثر النتيجة الخاصة بفرضية المتعلقة ب إدارة الأرباح واثرها على التجنب الضريبي على بورصة فلسطين، مما أدى إلى ظهور نتيجة كلية تفيد بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند تحليل البيانات المجمعة.

3. وجود أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح على مستوى التجنب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الصناعية و الاستثمارية والخدماتية المدرجة في البورصة الفلسطينية.
وقد اتفقت مع دراسة كل من (Labro & Gallemore (2015 و (Zhang & Kim (2016 بوجود علاقة ايجابية بين إدارة الأرباح و التجنب الضريبي للشركات.

وكذلك إتفقت مع دراسة (Sundvik,2017) الذي أكد وجود وعلاقة وبين أن الشركات في ولايات قضائية ذات التزام أعلى تميل إلى الانخراط في المزيد من أنشطة إدارة الأرباح تحسباً لخفض معدلات ضريبة الشركات مقارنة بالشركات في ولايات قضائية ذات التزام أقل.

4. عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات إدارة الأرباح على مستوى التجنب الضريبي في الشركات المساهمة العامة الصناعية و الاستثمارية والخدماتية المدرجة في البورصة الاردنية.
ويمكن تفسير هذه النتيجة بعدة أسباب، من أهمها : أن الرقابة المحاسبية أقوى في السوق الأردني، بالإضافة إلى وجود قوانين ضريبية أكثر وضوحاً وتطبيقاً، مما يقلل من قدرة الشركات على استخدام المرونة المحاسبية لتحقيق منافع ضريبية. كما أن الإعفاءات التشجيعية للقطاع الصناعي بالأردن تخفف الضغوط المحاسبية لإستخدام اليات التجنب الضريبي ،وكما أن التزام الشركات المدرجة في بورصة الأردنية بمعايير الإفصاح والحوكمة والتركيبة السوقية الأردنية ذات هيكلية ملكية أكبر أو أكثر تنوعاً قد يقيّد ممارسات إدارة الأرباح، ويجعل العلاقة بينها وبين التجنب الضريبي غير واضحة أو ضعيفة.

5. لا يوجد فروق بين الشركات المساهمة العامة الصناعية والاستثمارية والخدماتية المدرجة في البورصتين الفلسطينية والأردنية حول أثر ممارسة إدارة الأرباح على التجنب الضريبي.

لربما الدمج الإحصائي للعينتين يؤدي إلى حدوث "تشويش مؤسسي" (Institutional Noise) نتيجة لعدة عوامل. أولاً، هناك تفاوت في البيانات التنظيمية بين السوقيين، مما يخلق اختلافات في كيفية تنظيم الشركات ومراقبتها. ثانياً، تعارض أدوات القياس المحاسبية بين السوقيين قد يؤدي إلى نتائج غير متسقة في تحليل البيانات. أخيراً، اختلاف الدوافع الاقتصادية الأساسية التي تؤثر على الشركات في كل سوق قد يساهم في تشويش النتائج. كل هذه العوامل تجعل النماذج القياسية التقليدية غير قادرة على عزل التأثير الفعلي لإدارة الأرباح على التجنب الضريبي عند إجراء التحليل المشترك بين السوقيين.

6. عدم وجود فروق بين الشركات المساهمة العامة الصناعية و الاستثمارية والخدماتية المدرجة على البورصتين الفلسطينية والأردنية في ممارسة إدارة الأرباح. لربما لعدة أسباب منها ، ان الشركات متعددة القطاعات قد تنتهج نفس السياسات والتقنيات لإدارة الأرباح، مما يؤدي إلى تطبيق ممارسات متشابهة عبر جميع القطاعات.

2.5 التوصيات

1. يوصى بإدخال متغيرات وسيطة أو معدلة في الدراسات المستقبلية، وذلك لتوضيح تأثيرها في العلاقة بين إدارة الأرباح والتجنب الضريبي.
2. توصي الدراسة بأهمية مقارنة العلاقة بين إدارة الأرباح والتجنب الضريبي في فترات الاستقرار الاقتصادي مقابل فترات الأزمات، مثل جائحة كورونا أو الأزمات المالية، للكشف عن أي تغيرات في هذه العلاقة.
3. إجراء دراسات تركز على كل قطاع على حدة (الصناعة، الخدمات، الاستثمار)، لفهم الفروق الدقيقة في ممارسة إدارة الأرباح وأثرها على التجنب الضريبي.
4. إجراء دراسات مقارنة بين عدة دول عربية أو إقليمية لفهم أثر البيئات التنظيمية المختلفة على العلاقة بين إدارة الأرباح والتجنب الضريبي.

قائمة المراجع

المصادر والمراجع العربية

- أبو نصير، حسام علي، و محمد حسن مخلوف. (2022). أثر جودة التدقيق الخارجي كمتغير معدل على العلاقة بين الحوكمة المؤسسية والتجنب الضريبي في الشركات المدرجة في بورصة عمان. عمان، الأردن: جامعة الإسراء، رسالة ماجستير غير منشورة.
- أحمد، حامد محمود عبد الحليم، وائل حسين محمد محمود، و عبير عبد الكريم إبراهيم سرور. (2023). أثر تغيير المراجع الخارجي على ممارسات التجنب الضريبي (دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية). المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، 37(2).
- أحمد، محمد، أبو الحمد عثمان، و كوثر محمد. (2023). أثر الملكية الأجنبية في العلاقة بين إدارة الأرباح ومخاطر الفشل المالي في الشركات المفيدة بسوق الأوراق المالية المصرية. مجلة البحوث المالية والتجارية، 2، الصفحات 1-5.
- المعادات، بكر بشار أحمد. (2021). دور الخلفية المحاسبية للمدير التنفيذي في إدارة الأرباح. السلط، الأردن: جامعة البلقاء التطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة.
- البردوني، ناريمان إسماعيل أحمد. (2024). قياس أثر العلاقة التفاعلية بين المقدرة الإدارية وممارسات إدارة الأرباح على مستوى الاحتفاظ بالنقدية: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 8(3)، 269-342.
- البطرني، رنا. (2022). قياس درجة ممارسات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي المصري. المجلة العربية للإدارة، 43(3).
- البشتاوي، طلال سليمان جريرة، سليمان حسين سليمان البشتاوي، و حمدان محمد الحياصات. (2015، 30 يونيو). أثر الآليات المحاسبية للحوكمة في الحد من ممارسات المحاسبة، من وجهتي نظر الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن ومدقي الحسابات. 2، 317-347.
- بوسنة، حمزة. (2012). دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح: دراسة عينة من الشركات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية. الجزائر: جامعة سطيف، رسالة ماجستير غير منشورة.
- التميمي، عباس حميد يحيى، و حكيم حمود فليح الساعدي. (2015). إدارة الأرباح: عوامل نشوئها وأساليبها وسبل الحد منها. الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع.

- الدسوقي، فاطمة محمود إبراهيم محمد. (2023). العلاقة التفاعلية بين إدارة الأرباح والتجنب الضريبي وانعكاسها على قيمة الشركة: دراسة اختبارية بالتطبيق على الشركات المساهمة المصرية. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، 5.
- العبد الغني، ندى عادل رشاد، و شيماء عوده حامد علي. (2024). أثر خصائص الشركة على مستوى التجنب الضريبي وانعكاسه على خطر انهيار أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية. مجلة الشروق للعلوم التجارية، 259-294.
- فداوي، أمينة. (2014). دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية - دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250. الجزائر: جامعة عنابة، أطروحة دكتوراة منشورة.
- بن محمد، أنفال. (2017). دور آليات حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة لأراء عينة من المراجعين الداخليين والخارجيين بولاية بسكرة. بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خضير، رسالة ماجستير غير منشورة.
- عوض، أريج. (2022). دور المحاسبة القضائية في الكشف عن إدارة الأرباح من خلال أدوات محاسبة المسؤولية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين. المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، 50(2)، 1-30.
- حسن، السيد سالم بلال، مصطفى السيد مصطفى الإسدوي، و شيماء حسام حسين هنداوي. (2024). أثر مستوى التجنب الضريبي على دقة تنبؤات المحللين الماليين: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية. مجلة البحوث التجارية، 46(4).
- الجعافرة، إبراهيم عطية. (2022). أثر ممارسات إدارة الأرباح في كفاءة الاستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة.
- حشاد، طارق. (2021). قياس أثر التجنب الضريبي للشركات على تكلفة حقوق الملكية في ضوء نظرية الوكالة: دراسة عملية في بيئة الأعمال المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 5، 801-873.
- حنفي، محمد أحمد محمود. (2024). مقاييس إدارة الأرباح. مجلة المحاسبة، 66، 19-20.
- محمود، محمد محمود سليمان، و أحمد بغدادي أحمد بغدادي. (2019). العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة. الدريوات المصرية، 3، 787-848.
- مي، محمود عثمان. (2022، أبريل). أثر إدارة الأرباح على مكافأة مجلس الإدارة: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة الوطنية. مجلة البحوث الوطنية، 44(2).

- منى، حميد سعدون، عمر علي حسين، و بتوين حميد جاسم. (2024). دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في إدارة الأرباح. مجلة الدراسات المحاسبية والمالية.
- منصور، محمد منصور باشا. (2020). علاقة المحاسبة المسؤولية وحوكمة الشركات مع إدارة الأرباح. إربد، الأردن: جامعة اليرموك، رسالة ماجستير غير منشورة.
- نصر، محمود خالد كشكش. (2020). أثر خصائص لجنة التدقيق على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين. غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية (غزة).
- نبيل، عبد الإله نصيف. (1990). الأسواق المالية من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي: دراسة مقارنة. منظمة المؤتمر الإسلامي، جدة.
- نبيل، عبد الرؤوف إبراهيم. (2018). مدخل مقترح للحد من التجنب الضريبي في الشركات المصرية الملتزمة بتطبيق المبادئ المعاصرة لحوكمة الشركات: دراسة تجريبية. مؤتمر عين شمس.
- نعمان، معن. (2014). إدارة الأرباح في شركات القطاع المالي. عمان: دار جليس الزمان.
- النسور. (2014). دراسة مقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني: التهرب الضريبي في الأردن (أسبابه وطرقه، وحجمه). عمان: المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني.
- هويشار، معروف. (2019). الإستثمارات والأسواق المالية. عمان: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
- رضا، عبد الرحيم. (2022). دراسة واختبار تأثير قوة المديرين التنفيذيين وخطر انهيار أسعار الأسهم للشركات المقيدة بالبورصة المصرية في ظل إدارة الأرباح. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 3(1).
- رمضان، صديق. (2011). التجنب الضريبي بين الإباحة والحظر: دراسة تحليلية مقارنة لظاهرة التجنب الضريبي وكيف تعاملت معها التشريعات الأجنبية والعربية. القاهرة.
- سالم، عواد هادي الزوبعي، و عذراء طعمة جبر. (2020). تأثير الإفصاح الاختياري للشركات في التخطيط الضريبي: بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 52، 75-93.
- سمير، كامل محمد عيسى. (2008، يوليو). أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، 45(2).
- سيد، محسن مرسي شاهين. (2017). قياس أثر أنشطة المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال على ممارسات التجنب الضريبي. القاهرة، مصر: كلية التجارة، جامعة القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة.

- سوق فلسطين للأوراق المالية. (بلا تاريخ). تم الاسترداد من [/https://web.pex.ps](https://web.pex.ps)
- مرقص، عبد الباقي فوزي. (2022). أثر التخصص القطاعي وحجم مكتب المراجعة على مستوى التجنب الضريبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، 4(1)، 276-362.

المصادر والمراجع الأجنبية

- al-Abini, M. M., & al-Ajami, M. F. (2022). The relationship between audit quality and earnings management: evidence from Jordan. *Journal of Financial, Accounting and Managerial Studies*, 9(2), 112-126.
- Alzoubi, E. S. (2016). Ownership structure and earnings management: Evidence from Jordan. *International Journal of Accounting & Information Management*, 24(2), 135-161.
- Amiram, D., Bauer, A. M., & Frank, M. M. (2013). Corporate Tax Avoidance and Managerial Incentives Generated by Shareholder Dividend Tax Policy.
- Arya, A., Glover, J., & Sunder, S. (2002, December). Are unmanaged earnings always better for shareholders? *Accounting Horizons*, 17(2), 111-126.
- Astrid Rudyanto, & Pirzada, K. (2020). The role of sustainability reporting in shareholder perception of tax avoidance. *Social Responsibility Journal*, 5.
- Burgstahler, D., & Dichev, I. (1997). Earnings management to avoid earnings decreases and losses. *Journal of Accounting and Economics*, 24(1), 99-126.
- Carmichael, D. R., Whittington, O. R., & Graham, L. (2007). *Accountant's Handbook* (11th ed., Vol. Financial Accounting and General Topics). New Jersey: John Wiley & Sons, Inc.
- Chen, Z., Hope, O.-K., Li, Q., & L, Y. (2024). Offshore activities and corporate tax avoidance.
- Clikman, P. M. (2003, August). Where auditors fear to tread: Internal auditors should be proactive in educating companies on the perils of earnings management and in searching for signs of its use. *High Beam Research*, 69.
- Dechow, P. M., Sloan, R. G., & Sweeney, A. P. (1996). Causes and consequences of earnings manipulation: An analysis of firms subject to enforcement actions by the SEC. *Contemporary Accounting Research*, 13.

- Desai, M. A., & Dharmapala, D. (2006). Corporate tax avoidance and high-powered incentives. *Journal of Financial Economics*, 79(1), 145-179.
- Dhaliwal, D. S., Gleason, C. A., & Mills, L. F. (2004). Last-chance earnings management: using the tax expense to meet analysts' forecasts. *Contemporary Accounting Research*, 21(2), 431-459.
- Duff, D. G. (2009). Tax Avoidance in the 21st Century. SSRN, 25.
- Gallemore, J., Maydew, L. E., & Thornock, R. J. (2014). The reputational costs of tax avoidance. *Contemporary Accounting Research*, 31(4), 1103–1133.
- Gergen, P. M. (2001). The logic of deterrence: Corporate tax shelters. *Texas Law Review*, 55, 255.
- Graham, J. R., Harvey, C. R., & Rajgopal, S. (2005, December). The economic implications of corporate financial reporting. *Journal of Accounting and Economics*, 40(1-3), 3-73.
- Guay, W. R., Kothari, S., & Watts, R. L. (1996). A market-based evaluation of discretionary accrual models. *Journal of Accounting Research*, 34(1), 83-105.
- Guo, Y., Li, J., & Lin, B. (2023). Corporate site visit and tax avoidance: The effects of monitoring and tax knowledge dissemination. *Journal of Corporate Finance*.(3-2)
- Halioui, K., Neifar, S., & Ben Abdelaziz, F. (2016, November 14). Corporate governance, CEO compensation and tax aggressiveness: Evidence from American firms listed on the NASDAQ 100. *Review of Accounting and Finance*, 15(4), 445-462.
- Hanlon, M., & Slemrod, J. (2009). What does tax aggressiveness signal? Evidence from stock price reactions to news about tax shelter involvement. *Journal of Public Economics*, 93(1-2), 126-141.
- Healy, P. M., & Wahlen, J. M. (1998, March 15). A review of the earnings management literature and its implications for standard setting. *Accounting Horizons*, 13(4), 365-383.

- Healy, P. M., & Wahlen, J. M. (1999, March 15). A review of the earnings management literature and its implications for standard setting.
- Henn, M. (2013). Tax havens and the taxation of transnational corporations. Friedrich-Ebert-Stiftung - FES.
- John Christensen, & Murphy, R. (2004). The social irresponsibility of corporate tax avoidance: Taking CSR to the bottom line. *Society for International Development*, 47(3), 37-44.
- Johnson, L., & Petrone, K. (1998, September). Is goodwill an asset? *Accounting Horizons*, 12(3), 293-303.
- Jones, C. I. (1995). R&D-Based models of economic growth. *Journal of Political Economy*, 103(4), 759-784.
- Kanet, J. (2022, June 18). Tax evasion: Meaning, definition, and penalties.
- Kerry, Katharine Inger. (2013). Relative valuation of alternative methods of tax avoidance. *Journal of the American Taxation Association*, 36.(1)
- Kothari, S. P., & Leone, A. J. (2005, February). Performance matched discretionary accrual measures. *Journal of Accounting and Economics*, 39(1), 163-197.
- L Zhang, & J B Kim. (2016). Accounting conservatism and stock price crash risk: Firm-level evidence. 33(1), 412–441.
- Labro, E., & Gallemore, J. (2015). The importance of the internal information environment for tax avoidance. *Journal of Accounting and Economics*, 60(1), 149–167.
- M Defond, & J Jiambalvo. (1994). Debt covenant violations and manipulation of accruals. 17(1), 145-176.
- McGuire, S. T., Wang, D., & Wilson, R. J. (2011). Dual class ownership and tax avoidance. SSRN, 43.
- Michelle Hanlon, & Shane Heitzman. (2010, December 12). A review of tax research. *Journal of Accounting and Economics*, 50(2-3), 127-178.

- Nguyen, Q., Kim, M. H., & Ali, S. (2024). Corporate governance and earnings management: Evidence from Vietnamese listed firms. *International Review of Economics and Finance*, 89, 775-801.
- OECD. (2022). *Transfer pricing guidelines for multinational enterprises and tax*. Paris: OECD.
- Pan, K. (2006, December). Perspectives of earnings management. p. 3.
- Park, J., Ko, Y. C., Jung, H., & Lee, S. Y. (2016). Managerial ability and tax avoidance: Evidence from Korea. *Pacific-Basin Finance Journal*, 23(4), 449–477.
- Qawqzeh, H., & Qasem, A. (2018). Tax avoidance and earnings management: Evidence from Palestine Exchange. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 8(4), 167–173.
- Quynh Lien Le, & Huu Anh Nguyen. (2023). The impact of board characteristics and ownership structure on earnings management: Evidence from a frontier market. *Cogent Business & Management*, 10.
- Rahmawati, D., & Party, S. (2021). Analysis of the effect of social responsibility on financial performance with earnings management as a moderating variable. *Journal of Modern Accounting and Auditing*, 10, 1034-1045.
- Saavedra, D. (2013). Analysis of unsuccessful tax avoiders. *SSRN Electronic Journal*, 72.
- Scott, W. S. (2003). *Financial Accounting Theory* (3rd ed.). Toronto: Prentice Hall.
- Slemrod, J. (2004). The economics of corporate tax selfishness. *National Tax Journal*, 57(4), 877–899.
- Sonu, C. H. (2025, January). The effect of dividend tax reform on earnings management: Evidence from a natural experiment in Korea. *Finance Research Letters*.
- Sundvik, D. (2017). A review of earnings management in private firms in response to tax rate changes. *Nordic Tax Journal*, 1(1), 151–161.

- Tang, M., Hu, Y., Hou, Y., Oxley, L., & Goodell, J. W. (2025). Fintech development, corporate tax avoidance and firm value. *International Review of Financial Analysis*, 97.
- T A Jones, J Y Zou, S W Cowan, & M Kjeldgaard. (1991). Improved methods for building protein models in electron density maps and the location of errors in these models. *Acta Crystallogr A*, 47(2), 110-119.
- Wikipedia. (2024, October 30) تم الاسترداد من السوق المالي. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%B3%D9%88%D9%82_%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9
- Wilson, J. R. (2009). An examination of corporate tax shelter participants. *The Accounting Review*, 84(3), 969-999.
- Yorke, S. M., Amidu, M., & Boateng, C. A. (2016, May). The effects of earnings management and corporate tax avoidance on firm value. *International Journal of Management Practice*, 2, 112-131.
- Zirwal, S.-D., & Barrah, S. B. (2022). Investors' reaction to tax avoidance: Evidence from Indonesia. *Revue de l'économie Industrielle*, 12(2), 24-48.

ملحق (1. 1): حساب المستحقات الكلية وغير الاختيارية حسب الشركة للعام 2019

ID	المستحقات الكلية			المستحقات غير الاختيارية			
	NI i,t	CFO i,t	TA i,t	NDACit /Ait-1	$\hat{\alpha}_1^* (I / Ait-1)$	$\hat{\alpha}_2^*[(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / Ait-1]$	$\hat{\alpha}_3^* (PPE_{it} / Ait-1)$
i1	6543699	440245	6103454	0.000000000	-0.000085400	0.000070452	0.000000000
i10	815181	2468472	1653291	0.000000000	-0.000060000	0.004017897	0.000000000
i2	5009285	2375730	2633555	0.000000000	-0.000036200	0.003942478	0.000000000
i3	63885	128463	-64578	0.000000010	-0.000046500	0.001794720	0.000000010
i4	1123117	25668099	2.5E+07	0.000000000	-0.000045000	0.002758017	0.000000000
i5	257175	1442244	1185069	0.000000000	-0.000076300	0.000523830	0.000000000
i6	632460	3330306	3962766	0.000000000	-0.000022600	0.000056220	0.000000000
i7	19986	9079	10907	0.000000010	0.000466500	0.001591058	0.000000010
i8	861497	304470	557027	0.000000000	-0.001583400	0.000086035	0.000000000
i9	144118	4448068	4303950	0.000000000	-0.001981600	0.001453590	0.000000000
q1	392658	1672849	1280191	0.000000000	-0.002087263	0.000027268	0.000000000
q10	3493042	2369756	1123286	0.000000000	-0.000318836	0.004682045	0.000000000
q11	1040068	490095	549973	0.000000000	-0.000297314	0.000251886	0.000000000
q12	768306	2128541	1360235	0.000000000	-0.000087659	0.006319953	0.000000000

ID	المستحقات الكلية			المستحقات غير الاختيارية			
	NI _{i,t}	CFO _{i,t}	TA _{i,t}	NDACit /Ait-1	$\hat{\alpha}1^* (I / Ait-1)$	$\hat{\alpha}2^*[(\Delta REVit - \Delta RECit) / Ait-1]$	$\hat{\alpha}3^* (PPEit / Ait-1)$
q1 3	19044 843	87334 763	- 6.8E+0 7	0.000000 000	- 0.000231 473	0.003955886	0.0000000 00
q1 4	13812 368	- 53865 8	14351 026	0.000000 000	- 0.001115 636	0.000364539	0.0000000 00
q1 5	66798 97	- 3.4E+0 7	40201 378	0.000000 000	0.000669 841	0.003721969	0.0000000 00
q1 6	35525 31	38629 264	- 3.5E+0 7	0.000000 000	0.001341 863	0.002986556	0.0000000 00
q1 7	21598 70	32430 09	- 10831 39	0.000000 000	0.000040 789	0.001511409	0.0000000 00
q1 8	24499 459	29067 161	- 45677 02	0.000000 000	- 0.001284 059	0.000931419	0.0000000 00
q1 9	46054 6	90990 7	- 44936 1	0.000000 000	0.001189 127	0.000520521	0.0000000 00
q2 0	81570 9	37907 2	43663 7	0.000000 000	0.000761 711	0.000218005	0.0000000 00
q2 1	29663 15	79856 1	- 21677 54	0.000000 000	- 0.000541 362	0.000055134	0.0000000 00
q2 2	91605 7	14515 40	- 53548 3	0.000000 000	- 0.000153 611	0.007189684	0.0000000 00
q2 3	42094 50	20165 14	- 62259 64	0.000000 000	- 0.000503 407	0.001905943	0.0000000 00
q2 4	25427 14	- 16136 04	41563 18	0.000000 000	- 0.001302 480	0.000064340	0.0000000 00
q2 5	- 75003 70	- 23652 6	- 77368 96	0.000000 000	0.000778 060	0.003717446	0.0000000 00
q2 6	33318 76	25648 06	76707 0	0.000000 000	0.000280 029	0.002380793	0.0000000 00
q2 7	12735 28	40559 8	86793 0	0.000000 000	- 0.000653 247	0.001847829	0.0000000 00

ID	المستحقات الكلية			المستحقات غير الاختيارية			
	NI _{i,t}	CFO _{i,t}	TA _{i,t}	NDACit /Ait-1	$\hat{\alpha}_1^* (I / Ait-1)$	$\hat{\alpha}_2^*[(\Delta REVit - \Delta RECit) / Ait-1]$	$\hat{\alpha}_3^* (PPEit / Ait-1)$
q2 7	16970 5	10378 13	- 86810 8	0.000000 000	0.000912 577	0.005159179	0.0000000 00
q2 8	31281 77	11862 31	19419 46	0.000000 000	0.000896 483	0.002253887	0.0000000 00
q2 9	11385 3	13467 16	- 12328 63	0.000000 000	0.000376 512	0.003930629	0.0000000 00
q3	59015	20310	38705	0.000000 000	0.000050 587	0.0000001391	0.0000000 00
q3 0	23995 38	31508 50	- 75131 2	0.000000 000	0.000688 223	0.002302316	0.0000000 00
q3 1	70187 4	31555 42	- 24536 68	0.000000 000	0.000753 813	0.001168976	0.0000000 00
q3 2	21611	12994 74	- 12778 63	0.000000 000	0.000169 636	0.002513378	0.0000000 00
q3 3	11031 61	11311 45	- -27984	0.000000 000	0.000354 501	0.001230835	0.0000000 00
q3 4	61082 29	11063 781	- 49555 52	0.000000 000	0.001154 367	0.005697045	0.0000000 00
q3 5	9805	15797 33	- 15699 28	0.000000 000	0.000752 900	0.003079131	0.0000000 00
q4	15378 09	91369 44	- 75991 35	0.000000 000	0.000076 210	0.0000001517	0.0000000 00
q5	33556 3	- 94218 1	12777 44	0.000000 000	0.000033 458	0.000058013	0.0000000 00
q6	26421 8	-7013	27123 1	0.000000 010	0.002442 294	0.000319033	0.0000000 10
q7	10868 18	11294 33	-42615	0.000000 000	0.000043 036	0.000035818	0.0000000 00
q8	66514 3	37862 48	- 31211 05	0.000000 000	0.000057 036	0.008434974	0.0000000 00

ID	المستحقات الكلية			المستحقات غير الاختيارية			
	NI i,t	CFO i,t	TA i,t	NDACit /Ait-1	$\hat{\alpha}_1^* (I / Ait-1)$	$\hat{\alpha}_2^*[(\Delta REVit - \Delta RECit) / Ait-1]$	$\hat{\alpha}_3^* (PPEit / Ait-1)$
q9	6056009	6092363	-36354	0.00000000	-0.000226413	0.003573581	0.00000000

ملحق (2.1): حساب المستحقات الكلية وغير الاختيارية حسب الشركة للعام 2020

ID	المستحقات الكلية			المستحقات غير الاختيارية			
	NI i,t	CFO i,t	TA i,t	NDACit /Ait-1	$\hat{\alpha}_1^* (I / Ait-1)$	$\hat{\alpha}_2^*[(\Delta REVit - \Delta RECit) / Ait-1]$	$\hat{\alpha}_3^* (PPEit / Ait-1)$
i1	6203171.0000	1564860.0000	4638311.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
i10	65069.00000	1662704.00000	-1597635.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
i2	3667829.0000	1907776.00000	1760053.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
i3	43492.00000	88969.00000	-45477.00000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
i4	7541215.0000	35280279.00000	-27739064.00000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
i5	170833.00000	410521.00000	-239688.00000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
i6	962640.00000	867692.00000	94948.00000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
i7	4765.00000	11709.00000	-6944.00000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
i8	1203225.0000	585143.00000	618082.00000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000

ID	المستحقات الكلية			المستحقات غير الاختيارية			
	NI i,t	CFO i,t	TA i,t	NDACit /Ait-1	$\hat{\alpha}_1^* (I / Ait-1)$	$\hat{\alpha}_2^*[(\Delta REVit - \Delta RECit) / Ait-1]$	$\hat{\alpha}_3^*(PPEit / Ait-1)$
i9	20987 95.00 000	- 130566 2.0000 0	34044 57.00 000	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
q1	- 60294 .0000 0	- 276772 .00000	- 33706 6.000 00	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
q1 0	20259 17.00 000	266342 9.0000 0	63751 2.000 00	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
q1 1	99983 3.000 00	789676 .00000	21015 7.000 00	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
q1 2	18339 8.000 00	192427 4.0000 0	- 17408 76.00 000	0.01000	0.00000	0.00000	0.01000
q1 3	17502 121.0 0000	932014 57.000 00	- 75699 336.0 0000	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
q1 4	39937 70.00 000	107868 96.000 00	- 67931 26.00 000	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
q1 5	97596 29.00 000	226513 65.000 00	- 12891 736.0 0000	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
q1 6	77552 36.00 000	289704 59.000 00	- 21215 223.0 0000	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
q1 7	33330 04.00 000	604635 8.0000 0	- 27133 54.00 000	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
q1 8	21330 8.000 00	- 464027 8.0000 0	48535 86.00 000	-0.01000	0.00000	-0.01000	0.00000

ID	المستحقات الكلية			المستحقات غير الاختيارية			
	NI i,t	CFO i,t	TA i,t	NDACit /Ait-1	$\hat{\alpha}_1^* (I / Ait-1)$	$\hat{\alpha}_2^*[(\Delta REVit - \Delta RECit) / Ait-1]$	$\hat{\alpha}_3^* (PPEit / Ait-1)$
q19	25680 6.000 00	576869 .00000	- 32006 3.000 00	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
q2	64764 3.000 00	80114. 00000	56752 9.000 00	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
q20	26405 57.00 000	- 552514 3.0000 0	81657 00.00 000	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
q21	- 11649 10.00 000	194946 2.0000 0	- 31143 72.00 000	0.01000	0.00000	0.00000	0.01000
q22	- 61646 35.00 000	- 258080 1.0000 0	- 35838 34.00 000	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
q23	24965 65.00 000	- 113425 23.000 00	13839 088.0 0000	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
q24	85347 15.00 000	503884 1.0000 0	34958 74.00 000	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
q25	35105 81.00 000	382347 0.0000 0	- 31288 9.000 00	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
q26	14171 2.000 00	170217 8.0000 0	- 15604 66.00 000	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
q27	88671 2.000 00	272192 3.0000 0	- 18352 11.00 000	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
q28	22563 664.0 0000	164970 7.0000 0	20913 957.0 0000	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000

ID	المستحقات الكلية			المستحقات غير الاختيارية			
	NI i,t	CFO i,t	TA i,t	NDACit /Ait-1	$\hat{\alpha}_1^* (I / Ait-1)$	$\hat{\alpha}_2^*[(\Delta REVit - \Delta RECit) / Ait-1]$	$\hat{\alpha}_3^*(PPEit / Ait-1)$
q29	22233 2.000 00	451605 .00000	- 22927 3.000 00	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
q3	- 16055 .0000 0	- 32078. 00000	16023 .0000 0	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
q30	12590 83.00 000	123488 1.0000 0	24202 .0000 0	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
q31	55887 3.000 00	101043 7.0000 0	- 45156 4.000 00	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
q32	79709 .0000 0	506702 .00000	- 42699 3.000 00	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
q33	11046 63.00 000	168796 3.0000 0	- 58330 0.000 00	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
q34	70731 41.00 000	107642 60.000 00	- 36911 19.00 000	0.01000	0.00000	0.00000	0.01000
q35	12806 0.000 00	283568 4.0000 0	- 27076 24.00 000	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
q4	- 37600 1.000 00	396394 .00000	- 77239 5.000 00	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
q5	25828 2.000 00	799705 .00000	- 54142 3.000 00	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
q6	29636 8.000 00	341910 .00000	- 45542 .0000 0	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000

ID	المستحقات الكلية			المستحقات غير الاختيارية			
	NI i,t	CFO i,t	TA i,t	NDACit /Ait-1	$\hat{\alpha}_1^* (I / Ait-1)$	$\hat{\alpha}_2^*[(\Delta REVit - \Delta RECit) / Ait-1]$	$\hat{\alpha}_3^*(PPEit / Ait-1)$
q7	11492 16.00 000	125813 7.0000 0	- 10892 1.000 00	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
q8	87512 8.000 00	474846 0.0000 0	- 38733 32.00 000	0.01000	0.00000	0.00000	0.01000
q9	47141 32.00 000	158849 0.0000 0	31256 42.00 000	0.00000	0.00000	-0.01000	0.00000

ملحق (3.1): حساب المستحقات الكلية وغير الاختيارية حسب الشركة للعام 2021

I D	المستحقات الكلية			المستحقات غير الاختيارية			
	NI i,t	CFO i,t	TA i,t	NDACit /Ait-1	$\hat{\alpha}_1^* (I / Ait-1)$	$\hat{\alpha}_2^*[(\Delta REVit - \Delta RECit) / Ait-1]$	$\hat{\alpha}_3^*(PPEit / Ait-1)$
i1	12497 049.0	- 681718. 0	131787 67.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
i1 0	73411 8.0	- 638590 5.0	565178 7.0	0.01000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
i2	62182 51.0	605012 6.0	168125 .0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
i3	68015. 0	135933. 0	- 67918. 0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
i4	13423 802.0	474227 19.0	339989 17.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
i5	71275 1.0	453380. 0	259371 .0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
i6	85152 7.0	- 952811. 0	180433 8.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
i7	24035. 0	8997.0	15038. 0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
i8	11728 62.0	111987 8.0	52984. 0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
i9	41963 50.0	353297 0.0	663380 .0	0.01000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000

I D	المستحقات الكلية			المستحقات غير الاختيارية			
	NI i,t	CFO i,t	TA i,t	NDACit /Ait-1	$\hat{a}_1^* (I / Ait-1)$	$\hat{a}_2^*[(\Delta REVit - \Delta RECit) / Ait-1]$	$\hat{a}_3^* (PPEit / Ait-1)$
q 1	12537 0.0	569495. 0	- 444125 .0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 1 0	26998 60.0	207337 7.0	626483 .0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 1 1	14078 06.0	950486. 0	457320 .0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 1 2	77519 9.0	200520 7.0	- 123000 8.0	0.01000 0	0.00000 0	0.000000	0.010000
q 1 3	26124 291.0	107968 758.0	- 818444 67.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 1 4	38822 10.0	150908 82.0	- 112086 72.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 1 5	10078 216.0	772504 24.0	- 671722 08.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 1 6	69022 43.0	176743 93.0	- 107721 50.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 1 7	56778 08.0	104043 72.0	- 472656 4.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 1 8	16155 4.0	144384 62.0	- 142769 08.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 1 9	19436 8.0	755618. 0	- 561250 .0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 2	58814 4.0	770874. 0	- 182730 .0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 2 0	39311 76.0	- 129987 23.0	169298 99.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 2 1	82722 1.0	156194 9.0	- 734728 .0	0.01000 0	0.00000 0	0.000000	0.010000

I D	المستحقات الكلية			المستحقات غير الاختيارية			
	NI _{i,t}	CFO _{i,t}	TA _{i,t}	NDACit /Ait-1	$\hat{a}_1^* (I / Ait-1)$	$\hat{a}_2^*[(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / Ait-1]$	$\hat{a}_3^* (PPE_{it} / Ait-1)$
q 2 2	15687 3.0	151027 8.0	- 135340 5.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 2 3	34060 81.0	- 934601 1.0	127520 92.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 2 4	91332 4.0	479999 1.0	- 388666 7.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 2 5	36422 20.0	553538 2.0	- 189316 2.0	0.01000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 2 6	41022 3.0	314636 3.0	- 273614 0.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 2 7	93837 9.0	- 240048 4.0	333886 3.0	0.01000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 2 8	22628 769.0	397203 9.0	186567 30.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 2 9	33898 4.0	- 258188 0.0	292086 4.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 3 3	16525 6.0	- 76908.0	242164 .0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 3 0	20878 01.0	920360. 0	116744 1.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 3 1	83310 0.0	- 140800 0.0	224110 0.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 3 2	26040 8.0	433712. 0	- 173304 .0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 3 3	10365 56.0	399442. 0	637114 .0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 3 4	80313 59.0	104893 88.0	- 245802 9.0	0.01000 0	0.00000 0	0.000000	0.010000

I D	المستحقات الكلية			المستحقات غير الاختيارية			
	NI _{i,t}	CFO _{i,t}	TA _{i,t}	NDACit /Ait-1	$\hat{\alpha}_1^* (I / Ait-1)$	$\hat{\alpha}_2^*[(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / Ait-1]$	$\hat{\alpha}_3^* (PPE_{it} / Ait-1)$
q 3 5	85549 7.0	303945. 0	551552 .0	0.01000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 4	92282 9.0	421903 9.0	329621 0.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 5	36573 3.0	110789 3.0	742160 .0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 6	31700 4.0	875465. 0	558461 .0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 7	10692 81.0	210744 2.0	103816 1.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 8	54571 0.0	527973 4.0	473402 4.0	0.01000 0	0.00000 0	0.000000	0.010000
q 9	40978 83.0	870238 5.0	460450 2.0	0.01000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000

ملحق (4.1): حساب المستحقات الكلية وغير الاختيارية حسب الشركة للعام 2022

I D	المستحقات الكلية			المستحقات غير الاختيارية			
	NI _{i,t}	CFO _{i,t}	TA _{i,t}	NDACit /Ait-1	$\hat{\alpha}_1^* (I / Ait-1)$	$\hat{\alpha}_2^*[(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / Ait-1]$	$\hat{\alpha}_3^* (PPE_{it} / Ait-1)$
i1	88367 43.0	124200 5.0	7594738. 000	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
i1 0	16382 35.0	991039 .0	2629274. 000	0.01000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
i2	70022 17.0	170028 12.0	1000059 5.000	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
i3	65865. 0	94534. 0	28669.00 0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
i4	16636 298.0	427734 37.0	2613713 9.000	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000

I D	المستحقات الكلية			المستحقات غير الاختيارية			
	NI i,t	CFO i,t	TA i,t	NDACit /Ait-1	$\hat{\alpha}1^* (I / Ait-1)$	$\hat{\alpha}2^*[(\Delta REVit - \Delta RECit) / Ait-1]$	$\hat{\alpha}3^*(PPEit / Ait-1)$
i5	91318 4.0	933624 .0	- 20440.00 0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
i6	86598 0.0	627829 .0	238151.0 00	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
i7	26320. 0	26929. 0	-609.000	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
i8	28122 35.0	448037 3.0	7292608. 000	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
i9	21764 48.0	176480 0.0	411648.0 00	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 1	11952 1.0	252989 .0	372510.0 00	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 1 0	38443 59.0	813483 5.0	- 4290476. 000	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 1 1	22200 92.0	107996 6.0	1140126. 000	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 1 2	10719 65.0	377703 7.0	- 2705072. 000	0.01000 0	0.00000 0	0.000000	0.010000
q 1 3	44031 028.0	125962 980.0	- 8193195 2.000	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 1 4	33470 93.0	137712 38.0	- 1042414 5.000	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 1 5	15060 411.0	167121 095.0	- 1520606 84.000	0.01000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 1 6	20701 648.0	103828 856.0	- 8312720 8.000	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 1 7	28623 19.0	122186 9.0	1640450. 000	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 1 8	84413 84.0	122759 87.0	- 3834603. 000	0.01000 0	0.00000 0	0.010000	0.000000

I D	المستحقات الكلية			المستحقات غير الاختيارية			
	NI i,t	CFO i,t	TA i,t	NDACit /Ait-1	$\hat{\alpha}1^* (I / Ait-1)$	$\hat{\alpha}2^*[(\Delta REVit - \Delta RECit) / Ait-1]$	$\hat{\alpha}3^*(PPEit / Ait-1)$
q 1 9	31676 2.0	- 766271 .0	1083033. 000	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 2	58320 6.0	796999 .0	213793.0 00	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 2 0	40003 52.0	- 121603 22.0	1616067 4.000	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 2 1	88302 4.0	195024 0.0	1067216. 000	0.01000 0	0.00000 0	0.000000	0.010000
q 2 2	26337 6.0	125073 1.0	987355.0 00	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 2 3	81612 08.0	- 152646 1.0	9687669. 000	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 2 4	18287 81.0	771268 9.0	5883908. 000	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 2 5	35286 94.0	310988 2.0	418812.0 00	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 2 6	70111 4.0	210743 6.0	1406322. 000	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 2 7	50282 9.0	- 454493 .0	957322.0 00	0.01000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 2 8	48592 78.0	180640 0.0	3052878. 000	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 2 9	20233 1.0	106562 1.0	863290.0 00	0.01000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 3	33395 3.0	200784 .0	133169.0 00	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 3 0	24084 09.0	119304 3.0	1215366. 000	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000

I D	المستحقات الكلية			المستحقات غير الاختيارية			
	NI i,t	CFO i,t	TA i,t	NDACit /Ait-1	$\hat{a}_1^* (I / Ait-1)$	$\hat{a}_2^*[(\Delta REVit - \Delta RECit) / Ait-1]$	$\hat{a}_3^*(PPEit / Ait-1)$
q 3 1	70555 3.0	188364 4.0	- 1178091. 000	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 3 2	47213 1.0	242299 2.0	- 1950861. 000	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 3 3	10206 10.0	111878 7.0	- 98177.00 0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 3 4	52247 39.0	558262 6.0	- 357887.0 00	0.01000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 3 5	47165 9.0	142787 .0	- 3570275. 000	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 4	22077 74.0	792859 1.0	- 5720817. 000	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 5	73138 9.0	208099 1.0	- 2812380. 000	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 6	19163 0.0	257946 .0	- 449576.0 00	0.01000 0	0.00000 0	0.010000	0.000000
q 7	12729 40.0	332607 8.0	- 2053138. 000	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 8	65520 5.0	940562 9.0	- 8750424. 000	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 9	22833 17.0	393825 1.0	- 1654934. 000	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000

ملحق (5.1): حساب المستحقات الكلية وغير الاختيارية حسب الشركة للعام 2023

I D	المستحقات الكلية			المستحقات غير الاختيارية			
	NI i,t	CFO i,t	TA i,t	NDACit /Ait-1	$\hat{a}_1^* (I / Ait-1)$	$\hat{a}_2^*[(\Delta REVit - \Delta RECit) / Ait-1]$	$\hat{a}_3^*(PPEit / Ait-1)$
i1	77731 41.0	187148 7.0	590165 4.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000

I D	المستحقات الكلية			المستحقات غير الاختيارية			
	NI i,t	CFO i,t	TA i,t	NDACit /Ait-1	$\hat{a}_1^* (I / Ait-1)$	$\hat{a}_2^*[(\Delta REVit - \Delta RECit) / Ait-1]$	$\hat{a}_3^* (PPEit / Ait-1)$
i1 0	3274.0	365447 2.0	- 365119 8.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
i2	70080 81.0	919801 2.0	- 218993 1.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
i3	43350. 0	90508.0	- 47158. 0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
i4	16139 027.0	313623 56.0	- 152233 29.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
i5	50939 8.0	867369. 0	- 357971 .0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
i6	83387 0.0	- 63551.0	897421 .0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
i7	- 19343. 0	13690.0	- 33033. 0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
i8	10120 82.0	132613 9.0	- 314057 .0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
i9	17778 70.0	- 536974. 0	231484 4.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 1	18454. 0	- 432117. 0	450571 .0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 1 0	30172 80.0	291354 9.0	103731 .0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 1 1	20307 66.0	110882 9.0	921937 .0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 1 2	14519 11.0	603592 5.0	- 458401 4.0	0.01000 0	0.00000 0	0.000000	0.010000
q 1 3	45748 255.0	124213 666.0	- 784654 11.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000

I D	المستحقات الكلية			المستحقات غير الاختيارية			
	NI _{i,t}	CFO _{i,t}	TA _{i,t}	NDACit /Ait-1	$\hat{a}_1^* (I / Ait-1)$	$\hat{a}_2^*[(\Delta REVit - \Delta RECit) / Ait-1]$	$\hat{a}_3^* (PPEit / Ait-1)$
q 1 4	36548 39.0	287137 8.0	783461 .0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 1 5	17223 871.0	-53.0	172239 24.0	0.01000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 1 6	92085 43.0	211652 9.0	709201 4.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 1 7	60104 31.0	796542 7.0	- 195499 6.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 1 8	75730 92.0	894928 2.0	- 137619 0.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 1 9	24388 3.0	424701. 0	- 180818 .0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 2 0	- 51964 1.0	483677. 0	- 100331 8.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 2 0	61728 49.0	155374 25.0	217102 74.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 2 1	83654 6.0	269986 7.0	- 186332 1.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 2 2	88326 7.0	168420 0.0	- 800933 .0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 2 3	52521 67.0	166878 94.0	219400 61.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 2 4	30951 34.0	491519 9.0	- 182006 5.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 2 5	23276 72.0	278050 4.0	- 452832 .0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 2 6	80719 5.0	109957 4.0	- 292379 .0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000

I D	المستحقات الكلية			المستحقات غير الاختيارية			
	NI _{i,t}	CFO _{i,t}	TA _{i,t}	NDACit /Ait-1	$\hat{\alpha}_1^* (I / Ait-1)$	$\hat{\alpha}_2^*[(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / Ait-1]$	$\hat{\alpha}_3^* (PPE_{it} / Ait-1)$
q 2 7	86578 5.0	- 502365. 0	136815 0.0	0.01000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 2 8	57767 86.0	183053 8.0	394624 8.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 2 9	66672 6.0	- 234512 7.0	301185 3.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 3 0	17187. 0	- 146729. 0	163916 .0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 3 0	21088 31.0	159974 4.0	509087 .0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 3 1	42168 0.0	341516. 0	80164. 0	0.00000 0	0.00000 0	-0.010000	0.000000
q 3 2	97753. 0	- 142291 1.0	152066 4.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 3 3	14345 36.0	185652 1.0	421985 .0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 3 4	44286 90.0	109273 31.0	649864 1.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 3 5	9812.0	- 487925. 0	451363 9.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 4 6	25093 66.0	651663 4.0	400726 8.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 5 7	39402 0.0	309441. 0	84579. 0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 6 8	12638 9.0	- 218250. 0	344639 .0	- 0.01000 0	0.00000 0	-0.010000	0.000000
q 7 9	13894 01.0	101003 5.0	379366 .0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000
q 8 0	76554 1.0	117568 75.0	109913 34.0	0.01000 0	0.00000 0	0.000000	0.010000

I D	المستحقات الكلية			المستحقات غير الاختيارية			
	NI i,t	CFO i,t	TA i,t	NDACit /Ait-1	$\hat{a}_1^* (I / Ait-1)$	$\hat{a}_2^*[(\Delta REVit - \Delta RECit) / Ait-1]$	$\hat{a}_3^* (PPEit / Ait-1)$
q 9	48030 70.0	357896 1.0	122410 9.0	0.00000 0	0.00000 0	0.000000	0.000000

ملحق (1.2): صافي الربح قبل الضريبة ومصروف الضريبة والتجنب الضريبي حسب الشركة
للأعوام 2023-2019

ID	صافي الربح قبل الضريبة	مصروف الضريبة	التجنب الضريبي
2019	154,166,379.0	20,798,664.0	5.801684569
i1	6,923,221.0	379,522.0	0.054818704
i2	5,026,588.0	17,303.0	0.003442295
q1	449,549.0	47,515.0	0.105694819
q10	3,629,451.0	136,409.0	0.037583921
q11	1,081,255.0	32,744.0	0.030283328
q12	1,006,404.0	226,760.0	0.225317069
q13	32,269,633.0	6,658,414.0	0.206336837
q14	5,631,523.0	1,430,794.0	0.254068748
q15	11,754,003.0	2,231,210.0	0.189825543
q16	4,944,549.0	1,694,471.0	0.342694753
q17	2,585,750.0	425,880.0	0.164702697
q18	25,087,393.0	587,934.0	0.023435436
q19	622,379.0	161,833.0	0.260023233
q2	916,527.0	100,818.0	0.110000033
q20	4,149,549.0	1,385,744.0	0.333950509

ID	صافي الربح قبل الضريبة	مصروف الضريبة	التجنب الضريبي
q21	1,188,018.0	219,817.0	0.185028341
q22	4,357,265.0	140,776.0	0.03230834
q23	3,509,083.0	838,449.0	0.238936782
q24	6,980,703.0	-	0
q25	3,749,722.0	417,846.0	0.111433861
q26	1,429,528.0	156,000.0	0.109126929
q27	202,029.0	32,324.0	0.159996832
q28	3,384,244.0	256,067.0	0.075664462
q29	296,461.0	157,608.0	0.531631479
q3	80,410.0	21,395.0	0.266073871
q30	2,399,538.0	517,341.0	0.215600253
q31	892,569.0	190,695.0	0.213647348
q32	24,575.0	6,332.0	0.257660224
q33	1,193,995.0	72,863.0	0.061024544
q34	6,546,917.0	473,005.0	0.07224851
q4	1,754,892.0	188,441.0	0.107380397
q5	405,830.0	70,267.0	0.173143927
q6	334,454.0	70,236.0	0.210001973
q7	1,260,864.0	138,695.0	0.109999968
q8	874,380.0	146,037.0	0.167017773
q9	7,223,128.0	1,167,119.0	0.161580828

ID	صافي الربح قبل الضريبة	مصرف الضريبة	التجنب الضريبي
i10	4,319,566.0	338,813.0	0.078436815
i3	76,742,000.0	12,857,000.0	0.167535378
i4	1,123,117.0	-	0
i5	368,579.0	111,404.0	0.302252706
i6	762,752.0	130,292.0	0.1708183
i7	23,275.0	3,124.0	0.134221267
i8	1,017,838.0	156,341.0	0.153601064
i9	160,833.0	16,715.0	0.103927677
q35	9,805.0	-	0
2020	112,581,069.0	25,732,983.0	20.62864038
i1	6,428,342.0	214,815.0	0.033416859
i2	3,741,116.0	73,287.0	0.019589609
q1	(60,294.0)	-	0
q10	2,141,527.0	115,610.0	0.053984844
q11	1,037,222.0	37,389.0	0.036047249
q12	279,149.0	82,462.0	0.295404963
q13	25,346,277.0	8,022,613.0	0.316520371
q14	5,467,183.0	1,473,413.0	0.269501314
q15	13,129,544.0	4,399,891.0	0.335113771
q16	10,681,153.0	3,407,730.0	0.319041399
q17	4,138,635.0	224,173.0	0.054165927

ID	صافي الربح قبل الضريبة	مصرف الضريبة	التجنب الضريبي
q18	600,440.0	387,132.0	0.644747185
q19	375,628.0	118,822.0	0.316328921
q2	728,071.0	80,428.0	0.110467248
q20	3,759,335.0	1,468,449.0	0.390614031
q21	(1,316,847.0)	-	0
q22	(6,583,044.0)	-	0
q23	3,494,949.0	1,093,074.0	0.312758212
q24	8,958,984.0	-	0
q25	4,079,960.0	569,379.0	0.139555045
q26	166,720.0	25,008.0	0.15
q27	1,072,977.0	186,265.0	0.173596452
q28	4,765,235.0	376,251.0	0.078957491
q29	366,834.0	144,502.0	0.393916594
q3	1,155.0	17,210.0	14.9004329
q30	1,543,210.0	275,749.0	0.178685338
q31	693,367.0	134,494.0	0.193972312
q32	69,094.0	28,655.0	0.414724868
q33	1,173,697.0	69,034.0	0.058817565
q34	7,720,886.0	683,238.0	0.088492176
q4	(238,668.0)	116,958.0	-0.490044748
q5	293,253.0	34,971.0	0.119251977

ID	صافي الربح قبل الضريبة	مصرف الضريبة	التجنب الضريبي
q6	375,150.0	78,782.0	0.210001333
q7	1,291,254.0	142,038.0	0.110000046
q8	1,020,845.0	145,717.0	0.142741552
q9	5,838,730.0	1,505,444.0	0.257837578
i10	8,089,330.0	434,659.0	0.053732386
i3	60,600,000.0	18,065,000.0	0.29810231
i4	7,361,480.0	515,593.0	0.070039313
i5	212,299.0	41,466.0	0.195318866
i6	1,143,062.0	180,422.0	0.157840957
i7	6,363.0	1,175.0	0.184661323
i8	1,240,483.0	37,258.0	0.030035075
i9	2,182,227.0	83,432.0	0.038232503
q35	177,683.0	49,623.0	0.279278265
2021	149,845,830.0	36,003,915.0	7.134533659
i1	13,118,180.0	507,461.0	0.038683796
i2	7,622,361.0	1,436,005.0	0.188393727
q1	162,842.0	37,472.0	0.230112625
q10	2,802,733.0	102,873.0	0.036704531
q11	1,445,219.0	37,413.0	0.025887426
q12	856,026.0	76,978.0	0.089924839
q13	38,214,306.0	12,250,739.0	0.320579916

ID	صافي الربح قبل الضريبة	مصرف الضريبة	التجنب الضريبي
q14	5,216,432.0	1,334,222.0	0.255772911
q15	14,366,929.0	6,621,097.0	0.460856805
q16	10,476,282.0	4,025,846.0	0.384281943
q17	6,787,548.0	155,000.0	0.022835934
q18	401,665.0	240,111.0	0.597789202
q19	341,108.0	146,740.0	0.430186334
q2	648,401.0	60,257.0	0.092931689
q20	5,503,987.0	1,794,669.0	0.326067086
q21	1,012,565.0	279,352.0	0.275885499
q22	156,873.0	-	0
q23	4,724,990.0	1,287,395.0	0.272465127
q24	905,763.0	110,349.0	0.121829883
q25	4,331,344.0	689,124.0	0.159101655
q26	493,862.0	83,639.0	0.169357027
q27	1,162,552.0	224,173.0	0.192828364
q28	4,857,601.0	403,793.0	0.083126012
q29	590,984.0	252,000.0	0.426407483
q3	209,339.0	44,083.0	0.210581879
q30	2,468,737.0	429,326.0	0.173905118
q31	1,031,107.0	198,007.0	0.192033417
q32	273,814.0	37,317.0	0.136285946

ID	صافي الربح قبل الضريبة	مصرف الضريبة	التجنب الضريبي
q33	1,091,458.0	54,902.0	0.050301523
q34	9,276,290.0	1,265,742.0	0.136449162
q4	1,141,559.0	187,650.0	0.164380466
q5	452,481.0	86,748.0	0.191716337
q6	355,546.0	74,665.0	0.210000956
q7	1,238,338.0	136,217.0	0.109999855
q8	772,923.0	96,748.0	0.125171589
q9	5,333,685.0	1,235,802.0	0.231697597
i10	3,276,015.0	264,830.0	0.080839068
i3	87,807,000.0	20,767,000.0	0.23650734
i4	14,844,933.0	1,499,585.0	0.101016623
i5	849,630.0	136,879.0	0.161104245
i6	1,022,084.0	170,557.0	0.166871803
i7	25,294.0	1,212.0	0.047916502
i8	1,385,381.0	212,519.0	0.153401122
i9	4,344,066.0	147,716.0	0.034004087
q35	1,076,171.0	220,674.0	0.205054773
2022	209,447,170.0	51,280,246.0	6.736322398
i1	9,109,166.0	240,945.0	0.02645083
i2	9,030,258.0	1,921,858.0	0.212824263
q1	157,260.0	34,309.0	0.218167366

ID	صافي الربح قبل الضريبة	مصرف الضريبة	التجنب الضريبي
q10	4,006,934.0	162,575.0	0.040573416
q11	2,287,005.0	66,913.0	0.029257916
q12	1,613,468.0	415,746.0	0.257672293
q13	62,799,223.0	18,925,021.0	0.301357566
q14	4,488,110.0	1,141,017.0	0.254231068
q15	23,076,551.0	8,490,745.0	0.367938216
q16	28,884,836.0	8,762,752.0	0.303368591
q17	4,236,364.0	712,490.0	0.16818432
q18	8,798,832.0	357,448.0	0.040624483
q19	479,439.0	162,677.0	0.339306982
q2	672,244.0	89,038.0	0.132448932
q20	5,642,517.0	2,178,708.0	0.386123427
q21	1,280,006.0	481,954.0	0.376524798
q22	263,376.0	-	0
q23	9,922,702.0	1,484,925.0	0.149649259
q24	2,196,896.0	74,311.0	0.033825452
q25	4,136,052.0	607,358.0	0.146844866
q26	865,573.0	164,459.0	0.19000015
q27	657,829.0	155,000.0	0.235623544
q28	5,240,688.0	381,410.0	0.072778612
q29	406,434.0	204,103.0	0.502179936

ID	صافي الربح قبل الضريبة	مصروف الضريبة	التجنب الضريبي
q3	405,520.0	71,568.0	0.176484514
q30	2,904,041.0	527,932.0	0.181792199
q31	843,230.0	137,677.0	0.163273366
q32	583,138.0	140,207.0	0.240435369
q33	1,103,593.0	82,983.0	0.075193482
q34	5,494,558.0	1,181,525.0	0.215035495
q4	2,372,744.0	145,170.0	0.061182327
q5	(697,044.0)	34,820.0	-0.049953805
q6	255,861.0	64,231.0	0.25103865
q7	1,450,779.0	159,589.0	0.110002282
q8	791,813.0	114,925.0	0.145141593
q9	3,687,174.0	1,403,857.0	0.380740643
i10	3,118,173.0	246,381.0	0.079014538
i3	74,784,000.0	19,613,000.0	0.262261981
i4	18,462,480.0	1,848,024.0	0.100096195
i5	1,193,745.0	192,734.0	0.161453242
i6	1,061,294.0	195,314.0	0.18403383
i7	28,166.0	2,038.0	0.072356742
i8	2,890,439.0	78,204.0	0.027056098
i9	2,463,311.0	274,769.0	0.111544584
q35	593,680.0	122,021.0	0.205533284

ID	صافي الربح قبل الضريبة	مصرف الضريبة	التجنب الضريبي
2023	196,733,974.0	47,438,482.0	6.452081702
i1	8,033,191.0	236,461.0	0.029435501
i2	8,820,634.0	1,818,304.0	0.206142098
q1	25,655.0	7,201.0	0.280686026
q10	3,128,382.0	111,102.0	0.035514205
q11	2,090,616.0	59,850.0	0.028627926
q12	1,930,478.0	455,778.0	0.236095931
q13	62,733,506.0	17,111,413.0	0.272763537
q14	4,790,161.0	1,135,322.0	0.23701124
q15	22,390,853.0	8,068,396.0	0.360343396
q16	13,630,579.0	5,062,808.0	0.37143015
q17	7,212,278.0	1,201,847.0	0.166639029
q18	8,056,315.0	483,223.0	0.059980649
q19	282,333.0	38,450.0	0.136186702
q2	(477,681.0)	41,960.0	-0.087841049
q20	8,664,004.0	2,962,670.0	0.341951597
q21	1,172,656.0	187,654.0	0.160024764
q22	918,323.0	35,056.0	0.038173932
q23	7,073,043.0	2,197,633.0	0.310705449
q24	2,583,394.0	912,401.0	0.35317919
q25	2,740,809.0	413,137.0	0.150735422

ID	صافي الربح قبل الضريبة	مصرف الضريبة	التجنب الضريبي
q26	1,021,965.0	214,770.0	0.210153968
q27	1,064,984.0	199,199.0	0.187044125
q28	6,251,408.0	474,622.0	0.075922416
q29	761,075.0	94,349.0	0.123968071
q3	20,765.0	3,578.0	0.172309174
q30	2,538,861.0	433,955.0	0.170925072
q31	500,839.0	79,159.0	0.158052787
q32	158,866.0	81,615.0	0.513734846
q33	1,542,792.0	108,256.0	0.070168889
q34	4,843,931.0	984,137.0	0.203169079
q4	2,764,961.0	255,596.0	0.092441087
q5	419,223.0	25,203.0	0.060118362
q6	159,987.0	33,598.0	0.210004563
q7	1,561,125.0	171,724.0	0.11000016
q8	928,663.0	146,125.0	0.157349867
q9	6,395,000.0	1,591,930.0	0.248933542
i10	4,007,356.0	530,684.0	0.132427466
i3	54,380,000.0	12,096,000.0	0.222434719
i4	17,815,850.0	1,721,500.0	0.096627441
i5	715,984.0	136,156.0	0.190166261
i6	984,003.0	150,133.0	0.152573722

ID	صافي الربح قبل الضريبة	مصرف الضريبة	التجنب الضريبي
i7	(17,358,000.0)	1,122,000.0	-0.064638783
i8	1,088,185.0	76,103.0	0.069935719
i9	2,042,041.0	261,554.0	0.128084598
q35	9,812.0	-	0

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
38	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب القطاع والبورصة	جدول (1.3)
40	متغيرات الدراسة	جدول (2.3)
42	الإحصاءات الوصفية لمتوسط المستحقات الاختيارية للشركات خلال الفترة (2023-2019) حسب البورصة والقطاع	جدول (1.4 - أ)
43	الإحصاءات الوصفية لمتوسط المستحقات الاختيارية للشركات خلال الفترة (2023-2019) حسب البورصة والقطاع	جدول (1.4 - ب)
45	عدد ونسبة الشركات خلال الفترة (2023-2019) حسب ممارسة إدارة الأرباح، والبورصة والقطاع	جدول (2.4 - أ)
46	عدد ونسبة الشركات خلال الفترة (2023-2019) حسب ممارسة إدارة الأرباح، والبورصة والقطاع	جدول (2.4 - ب)
47	نتائج اختبار Binomial Test	جدول (3.4)
48	جدول (4.4) نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط Simple Linear Regression	جدول (4.4)
50	نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط Simple Linear Regression	جدول (5.4)
51	نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط Simple Linear Regression	جدول (6.4)
52	نتائج اختبار الفروقات بين المجموعات، المتغير التابع: التجنب الضريبي	جدول (7.4 - أ)
53	نتائج اختبار الفروقات بين المجموعات، المتغير التابع: التجنب الضريبي	جدول (7.4 - ب)

54	نتائج اختبار كاي سكوير، Chi-Square Tests للاستقلالية	جدول (8.4-أ)
55	نتائج اختبار كاي سكوير، Chi-Square Tests للاستقلالية	جدول (8.4-ب)

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
6	نموذج الدراسة	الشكل (1.1)
39	توزيع عينة الدراسة حسب البورصة والقطاع	الشكل (1.3)

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
67	حساب المستحقات الكلية وغير الاختيارية حسب الشركة للعام 2019	ملحق (1.1)
70	حساب المستحقات الكلية وغير الاختيارية حسب الشركة للعام 2020	ملحق (2.1)
74	حساب المستحقات الكلية وغير الاختيارية حسب الشركة للعام 2021	ملحق (3.1)
77	حساب المستحقات الكلية وغير الاختيارية حسب الشركة للعام 2022	ملحق (4.1)
80	حساب المستحقات الكلية وغير الاختيارية حسب الشركة للعام 2023	ملحق (5.1)
84	صافي الربح قبل الضريبة ومصروف الضريبة والتجنب الضريبي حسب الشركة للأعوام 2023-2019	ملحق (1.2)

فهرس المحتويات

أ.....	الإقرار
ب.....	شكر وعرفان
ج.....	مصطلحات الدراسة
د.....	الملخص
ه.....	Abstract
1.....	الفصل الأول
1.....	الإطار العام للدراسة
1.....	1.1 المقدمة
2.....	1.2 مشكلة الدراسة
4.....	3.1 أهداف الدراسة
4.....	4.1 أهمية الدراسة
5.....	5.1 فرضيات الدراسة
6.....	6.1 حدود الدراسة
6.....	7.1 نموذج الدراسة
6.....	8.2 متغيرات الدراسة
7.....	الفصل الثاني
7.....	الإطار النظري والدراسات السابقة
7.....	1.2 الإطار النظري
7.....	1.1.2 المبحث الأول: إدارة الأرباح
20.....	2.1.2 المبحث الثاني - التجنب الضريبي
25.....	3.1.2 المبحث الثالث
26.....	2.2 الدراسات السابقة
26.....	1.2.2 الدراسات باللغة العربية

30	2.2.2. الدراسات باللغة الأجنبية
32	3.2.2. محاور الدراسات السابقة
36	الفصل الثالث
36	المنهجية والإجراءات
36	1.3 المقدمة:
36	2.3 منهجية الدراسة :
36	3.3 مجتمع وعينة البحث :
39	3.3 الاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة
40	4.3 أساليب جمع البيانات
40	5.3 متغيرات الدراسة
41	الفصل الرابع
41	نتائج التحليل واختبار الفرضيات
41	1.4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة
44	2.4 توزيع الشركات حسب إدارة الأرباح
46	3.4 أسئلة وفرضيات الدراسة:
56	الفصل الخامس
56	النتائج والتوصيات
56	1.5 النتائج
58	2.5 التوصيات
59	قائمة المراجع
59	المصادر والمراجع العربية
62	المصادر والمراجع الأجنبية

96.....	فهرس الجداول
98.....	فهرس الأشكال
99.....	فهرس الملاحق
100.....	فهرس المحتويات